مستقبل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية :

إستراتيجية مقترحة

مؤتمر "استشراف مستقبل التعليم

"المنظمة العربية للتنمية الإدارية

جمهورية مصر العربية في الفترة من 17-21 أبريل 2006م

الأستاذ الدكتور / فهد بن إبراهيم الحبيب

أستاذ سياسة التعليم والإدارة – جامعة الملك سعود – الرياض.

مقدمة:

يعد التعليم بصفة عامة , والتعليم العالي خاصة قضية هامة وحيوية , لأنها تعني إعداد الإنسان الذي هو المحور الأساسي لكل قضايا التنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وحيث أن التعليم العالي هو مرحلة التخصص والإعداد العملي في كافة أنواعه ومستوياته سداً لحاجات المجتمع المختلفة في حاضرة ومستقبله , بما يساير التطور المنشود الذي تسعى إليه أي أمة لتحقيق أهدافها وغايتها , فإن الرؤية الإستراتيجية للتعليم العالي ضرورة ملحة وذلك لوجود الكثير من التحديات والمعضلات التي تواجهه والمتغيرات التي يمر بها.

هذا ويعمل نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على تحقيق أهداف المجتمع السعودي وطموحاته من خلال البرامج الأكاديمية والبحثية التي تقدمها مؤسساته في مختلف التخصصات والنشاطات وهي في الوقت نفسه تقوم بتعديل وتطوير هذه البرامج باستمرار وفق التطور الدائم الذي يشهده التعليم العالي وذلك لتجويده وكي يصبح قادراً على المنافسة ومتمكناً من التفاعل الإيجابي مع معطيات المتغيرات العالمية مع المحافظة على الثوابت والقيم الاجتماعية للبلد.

وتسعى هذه الدراسة إلى عرض ومناقشة واقع ومستقبل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية هم اقتراح رؤية إستراتيجية مبنية على أساس علمي يتركز على المعطيات القائمة, وينطلق من استقراء الحاضر واستشراف المستقبل لتلبية الاحتياجات التربوية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

وتمثل الإستراتيجية الذي يسعى هذه الدراسة لاقتراحها استجابة طبيعية ورد فعل مباشر لمتطلبات المجتمع السعودي وحاجته لإصلاح وتطوير التعليم العالي لذا فإنها من المؤمل أن تكون:

- نابعة من الواقع المراد تعديله.
- نابعة من متغيرات العصر المؤثرة على المجتمع.
- نابعة من الرغبة القوية للحاق بركب التقدم العالمي.

والمتتبع لكثير من البحوث والدراسات السابقة يجدها توصي بضرورة العمل في التعليم العالي وفق خطة استراتيجية تبنى بصورة علمية من قبل مختصين وخبراء، بعيدا عن الارتجالية والعشوائية أو الخطط الهشة. وعلى سبيل المثال لا الحصر أوصت تلك الدراسات

"بالالتزام بأسلوب التخطيط الاستراتيجي الذي يهتم بوضع التصورات المستقبلية والاستعداد لمعالجة المشكلات المتوقعة وتنمية القدرة على التصدي لها وإيجاد الحلول لها والتنبؤ بآثارها والانعكاسات الناتجة عنها".

وكذلك أوصت "بأن يشكل فريق عمل للتخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي في كل جامعة، يجمع الفريق بين عدد من الخبراء في أهم التخصصات، وأن يتعاونوا مع الأقسام العلمية والوحدات الإدارية، ومخططي التنمية، في إجراء دراسات ووضع خطط إستراتيجية، وإصدار مؤشرات ذات دلالة فعلية على مدى التقدم في تحقيق أهداف وسياسات الخطط البعيدة المدى، وإلا سوف نظل نردد في الخطط مشكلات التعليم العالي بدون جدوى".

هدف الدراسة:

منذ مطلع القرن العشرين تزايد الاهتمام بالتعليم سواء في الدول المتقدمة أو النامية, ورأت الدول المتقدمة أن في التعليم وسيلتها إلى القوة و المحافظة على أوضاعها الاقتصادية والسياسية و العسكرية , أما الدول النامية فأدركت أن التعليم هو أداتها لسد الفجوة بين التخلف والتقدم, بما يساعدهم على رفع مستوى معيشتهم. و انطلاقا من الرغبة في مواكبة عصر التطور والتكيف مع مجريات الأحداث في العالم جاءت هذه الدراسة لوضع استراتيجية لتطوير التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية كى تساهم فى المسؤولية الملقاة على عاتق مؤسساته من أجل مستقبل المملكة العربية السعودية و تنمية مجتمعها. وقد سعت الدراسة لتحقيق هذا الهدف الرئيس من خلال الأجابة عن الأسئلة التالية :

أسئلة الدراسة :

1- ما أهم إنجازات التنمية في مجال التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية؟

2- وما هي أهم مؤشرات تقييم الوضع الحالي للتعليم العالي؟

3- ما الاستراتيجية المقترحة للتعليم ا لعالي؟.

وبشكل تفصيلي يمكن تجزئة السؤال الرابع إلى الأسئلة الفرعية التالية :

- ما الاستراتيجية المقترحة للتعليم العالي بالمملكة العربية السعودية؟.

- ما أهم الأهداف الاستراتيجية والتفصيلية التي ينبغي أن تضمنها الخطة الاستراتيجية للتعليم العالي؟.

- ما الآليات المناسبة لتنفيذ ومتابعة وتقييم الاستراتيجية للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية ؟.

- ما أهم البرامج والمشروعات التي تسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية إلى عام 1440 هـ؟.

الخلفية:

حرصت الحكومة السعودية منذ بداياتها الأولى على مواصلة التعليم العالي للمتخرجين من المدارس في المملكة والمسماة ما بعد المرحلة الابتدائية،(ومنها المعهد العلمي السعودي،) وخاصة لمن لم تمكنه ظروفه من الالتحاق بالبعثات الدراسية في الخارج.، وفي عام 1369هـ كانت النواة الأولى للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية هي كلية الشريعة بمكة المكرمة، التي يُقبل فيها خريجو المدارس الثانوية وما يعادلها. ثم تم إنشاء كلية المعلمين بمكة المكرمة عام 1372هـ للمساهمة مع كلية الشريعة في تخريج مدرسين للمرحلة الثانوية. ثم كانت كلية الشريعة في الرياض عام 1373هـ والتي تعتبر امتدادا للمعاهد العلمية، ثم كانت أول جامعة حكومية قامت في المملكة العربية السعودية بداية من1377/4/21هـ.

ولم تمر فترة وجيزة إلا وتم إنشاء جامعات وكليات أخرى، فكانت جامعة الملك عبدالعزيز في جدة عام 1378هـ، والجامعة الإسلامية بالمدينة عام 1381هـ، وجامعة الإمام في الرياض عام 1394هـ، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الظهران عام 1395هـ، وجامعة الملك فيصل في الأحساء عام 1395هـ، وجامعة أم القرى في مكة عام 1401هـ، وجامعة الملك خالد في أبها عام 1418هـ، وكليات البنات في عام 1390هـ بداية في الرياض، ثم توالت كليات البنات في أنحاء المملكة، وكليات المعلمين بداية من عام 1396هـ، وكليات صحية بداية من عام 1413هـ، وكليات تقنية بداية من عام 1392هـ.

وبموجب نظام مجلس التعليم العالي والجامعات الصادر بالمرسوم الملكي رقم 8 في 1414/6/4هـ (1994م) فإن خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله – رئيس مجلس الوزراء يرأس مجلي التعليم العالي. ووزير التعليم العالي نائب لرئيس مجلس التعليم العالي. كما يرأس وزير التعليم العالي مجلس كل جامعة، وترتبط به كل الجامعات الحكومية، وهي : جامعة أم القرى في مكة المكرمة، والجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، وجامعة الملك سعود في الرياض، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الظهران،

وجامعة الملك فيصل في الإحساء، وجامعة الملك خالد في أبها، وجامعة القصيم، وجامعة طيبة في المدينة المنورة، وجامعة الطائف، والجامعات التي تنشأ مستقبلا ما لم ينص مرسوم إنشائها على غير ذلك.

الإطار النظامي للتعليم والتعليم العالي:

نصت المادتان التاسعة والعشرون والثلاثون من النظام الأساسي للحكم الصادر بالمرسوم الملكي أ/90 وتاريخ 1412/8/27هـ على أن الدولة ترعى الآداب والعلوم والثقافة، وتعني بتشجيع البحث العلمي، وتصون التراث الإسلامي والعربي، وتسهم في الحضارة العربية والإسلامية والإنسانية، وتعني الدولة بالتعليم العام وتلتزم بمكافحة الأمية. كما أن وثيقة "سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية" المعتمدة بقرار مجلس الوزراء رقم 779 في 16-1389/9/17هـ، حددت أهداف التعليم والتخطيط له في مراحله من الحضانة وحتى التعليم العالي. واختصت الدولة أيضا منظومة التعليم العالي بنظام مجلس التعليم العالي والجامعات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م8 في 1414/6/4هـ (1994م).

الجهات المشرفة على التعليم العالي:

- وزارة التعليم العالي: وتشرف على الجامعات والتعليم العالي الأهلي.
- وزارة التربية والتعليم: وتشرف على كليات المعلمين، وكذلك كليات البنات.
- المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني: وتشرف على الكليات التقنية، وكليات الاتصالات، والمعاهد الفنية فيما فوق الثانوي.
- وزارة الخدمة المدنية: وتشرف على معهد الإدارة العامة.
- وزارة الصحة: وتشرف على الكليات والمعاهد الصحية التي تعد الكوادر الصحية المساعدة.
- الهيئة الملكية للجبيل وينبع: وتشرف على الكليتين الصناعيتين في الجبيل وينبع.

وعلى الرغم من تعدد الجهات الإشرافية على مؤسسات التعليم العالي والذي أدى إلى تباين في النمط الإداري الذي تدار به هذه المؤسسات، إلا أن معظم هذه الجهات الإشرافية تطبق إلى حد كبير النظام الإداري الأكاديمي المتبع في الجامعات والذي تحدد في نظام مجلس التعليم العالي والجامعات، كما تطبق تلك الجهات اللوائح التي تشمل أنشطتها الصادرة من مجلس التعليم العالي.

المؤسسات التابعة لوزارة التعليم العالي:

تشرف وزارة التعليم العالي، التي استحدثت عام 1395هـ (1975م)، على جامعات المملكة وهي: جامعة الملك سعود، والجامعة الإسلامية، وجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وجامعة الملك فيصل، وجامعة أم القرى، وجامعة الملك خالد وجامعة القصيم، وجامعة طيبة في المدينة المنورة وجامعة الطائف، ومن المتوقع أن تشرف على جامعة البنات في الرياض المعلن عن إنشائها حديثا.

1. جامعة الملك سعود : أنشئت هذه الجامعة عام 1377هـ (1975م)، وتضم (20) كلية ومعهدا، وهي على النحو التالي: الآداب، والعلوم، والعلوم الإدارية، والصيدلة، والهندسة، والزراعة، والتربية، والطب، وطب الأسنان، والعلوم الطبية التطبيقية، وعلوم الحاسب الآلي والمعلومات، والعمارة والتخطيط، واللغات والترجمة، والدراسات التطبيقية بالإضافة إلى معهد اللغة العربية لغير الناطقين بها، وكلية خدمة المجتمع بالرياض، وتقع جميع هذه الوحدات الأكاديمية بمدينة الرياض. ويبلغ عدد طلابها طبقا لإحصائية عام 1424/1423هـ (2003م) حوالي (46479) طالبة وطالبة في مرحلة البكالوريوس، منهم حوالـــي (17447) من الطالبات، إضافة إلى نحو (4166) طالبا وطالبة مقيدين في مرحلة دون البكالوريوس منهم (1327) طالبة. أما طلاب وطالبات الدراسات العليا فيبلغ عددهم حوالي (3525)، منهم (1066) من الطالبات، وتضم الجامعة كادرا وفنيا قوامه (بما في ذلك منسوبي المستشفيات الجامعية) (3338) منهم حوالي (674) من الموظفات.

2. الجامعة الإسلامية: أنشئت هذه الجامعة عام 13181هـ(1961م) بالمدينة المنورة، وتضم (6) كليات، هي على التوالي : الشريعة، والدعوة وأصول الدين، والقرآن الكريم، والدراسات الإسلامية، واللغة العربية، والحديث الشريف والدراسات الإسلامية، بالإضافة إلى معهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها. وبلغ عدد طلاب هذه الجامعة طبقا لإحصائية عام 1424/1423هـ (2003م) حوالي (4375) طالبا في مرحلة البكالوريوس، يمثلون حوالي (104) جنسية من مختلف البلدان الإسلامية، وكما يبلغ عدد طلاب الدراسات العليا حوالي(498) طالبا، وتضم الجامعة هيئة تدرس قوامها (484) عضوا، إضافة إلى كادر إداري وفني قوامه (496) موظفا.

3. جامعة الملك عبد العزيز: أنشئت هذه الجامعة عام 1387هـ (1967م) كجامعة أهلية وفي عام 1391هـ (1971م)، صدر قرار مجلس الوزراء بضم الجامعة إلى الدولة واعتبارها مؤسسة تعليمية عامة للتعليم العالي، وتشمل (21) كلية هي على التوالي: الاقتصادي والإدارة،

والآداب، والعلوم الإنسانية، والعلوم، والهندسة، والطب، والعلوم، الطبية، وعلوم الأرض، والأرصاد، وتصاميم البيئة، وعلوم البحار، وطب الأسنان، والصيدلية. وعمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر. وجميع هذه الكليات تقع في مدينة جدة، وكلية الطب في جازان، وكلية المجتمع بتبوك. ويبغ عدد طلابها طبقا لإحصائية عـام 1424/1423هـ (2003م) حوالي (46729) طالبا وطالبة يدرسون في مرحلة البكالوريوس، منهم حوالـي (19655) من الطالبات، إضافة إلى نحو (1346) طالبا وطالبة مقيدين في مرحلة دون البكالوريوس منهم (646) طالبة، كما يبغ عدد طلابها في مرحلة الدراسات العليا حوالــي (1343) طالبا وطالبة منهم حوالي (660) من الطالبات، وتضم الجامعة كادرا تدريسيا قوامه (2458) عضوا منهم حوالي (844) من النساء، كما يبلغ عدد الموظفين من الإداريين والفنيين حوالي (1500) موظفا وموظفة، منهم حوالي (318) من الموظفات.

4. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: تأسست هذه الجامعة عام 1394هـ (1974م)، علما بان نواة الجامعة هما : كلية الشريعة التي أنشئت عام 1373هـ (1953م) وكلية اللغة العربية التي أنشئت عام 374هـ (1954م). وتضم (15) كلية ومعهدا، تركز على تعليم العلوم الشرعية واللغوية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية، وهذه الكليات هي على التوالي: الشريعة، واللغة العربية، والدعوة والإعلام، وأصول الدين، والعلوم الاجتماعية، وعلوم الحاسب، واللغات والترجمة، والمعهد العالي للقضاء، ومعهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، وعمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر. وجميع هذه الوحدات الأكاديمية تقع في مدينة الرياض، إضافة إلى ذلك توجد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بفرع الجامعة بالاحساء، وكلية المجتمع بالخرج، وقد بلغ العدد الإجمالي طلاب الجامعة الدارسين في مرحلة البكالوريوس طبقا لإحصائية عام 1423/ 1424هـ (2003م) حوالي (32065) طالبا وطالبة منهم (6540) من الطالبات. هذا بالإضافة إلى نحو (4243) طالبا من المقيدين في مرحلة ما دون البكالوريوس. كما بلغ إجمالي طلاب الدراسات العليا (1446)، منهم (340) من الطالبات، وتضم الجامعة كادرا من أعضاء هيئة التدريس قوامه(1484) عضوا، منهم (152) من النساء. بالإضافة إلى كادر فني وإداري قوامه (1699) موظفا، منهم (177) موظفة. وتشرف جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية على كلية الشريعة واللغة العربية برأس الخيمة، و05) معاهد للعلوم الإسلامية والعربية في كل من اندونيسيا وموريتانيا وجيبوتي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية،

إضافة إلى (61) معهدا تغطي كافة مناطق المملكة تؤهل الحاصلين على الشهادة الثانوية منها للالتحاق بالمرحلة الجامعية.

5. جامعة الملك فهد للبترول والمعادن: تأسست هذه الجامعة عام 1395هـ (1970هـ) علما بأن نواة هذه الجامعة هي كلية البترول والمعادن التي أنشئت عام 1383هـ (1963م)، وتضم (10) كليات وهي كما يلي: العلوم الهندسية، الهندسة التطبيقية، العلوم، الإدارة الصناعية، تصاميم البيئة، علوم وهندسة الحاسب الآلي، وبرنامج الدبلوم، بالإضافة إلى كلية المجتمع بحائل، كلية المجتمع بحفر الباطن، وكلية المجتمع بالدمام. ويبلغ إجمالي عدد الطلاب في مرحلة البكالوريوس طبقا لإحصائية عام 1423/ 1424هـ (2003م) حوالـي (7436) طالبا، هذا بالإضافة إلى نحو (2257) طالبا من المقيدين في المرحلة دون البكالوريوس. أما مرحلة الدراسات العليا فيبلغ عدد طلابها (570) طالبا. وتضم الجامعة كادرا من أعضاء هيئة التدريس قوامه (964) عضوا، كما تضم الجامعة كادرا من الإداريين يبلغ حوالي (1223) موظفا، منهم حوالي (12) من الموظفات.

6. جامعة الملك فيصل: أنشئت هذه الجامعة عام 1395هـ (1975م)، وتشمل على (11) كلية وهي كما يلي: العلوم الزراعية والأغذية، والطب البيطري والثروة الحيوانية، التربية، والعلوم الإدارية والتخطيط، والطب والعلوم، وتقع جميع هذه الكليات في الإحساء. كما تضم فرع الجامعة بالدمام عددا من الكليات وهي: العمارة والتخطيط، والطب، والعلوم الطبية التطبيقية، وطب الأسنان، وكلية الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع. وقلد بلغ إجمالي عدد الطلاب الدارسين في مرحلة البكالوريوس طبقا لإحصائية عام 1424/1423هـ (2003م) حوالي (11511) طالبا وطالبة منهم حوالي (5667) من الطالبات، كما بلغ عدد الطلاب في مرحلة دون البكالوريوس حوالي (2346) طالبا وطالبة منهم (1711) طالبة. كما بلغ طلاب الدراسات العليا حوالي (338) عضوا، منهم حوالي (213) من النساء. كما تضم كادرا إداريا وفنيا قوامه حوالي (886) منهم حوالي (169) من الموظفات.

7. جامعة أم القرى: تأسست هذه الجامعة عام 1401هـ (1981م) علما بأن نواة هذه الجامعة هي كلية الشريعة بمكة المكرمة التي تأسست عام 1369هـ (1949م)، وتضم (13) وحدة أكاديمية، وهذه الكليات على التوالي: الشريعة والدراسات الإسلامية، والتربية، والدعوة وأصول الدين، واللغة العربية وآدابها، والعلوم التطبيقية، والعلوم الاجتماعية، والهندسة والعمارة الإسلامية، والطب، ومعهد اللغة العربية لغير العرب، وكلية المجتمع والتعليم

المستمر. وجميع هذه الوحدات تقع في مقر الجامعة بمكة المكرمة، وكلية المجتمع بالباحة. وقد بلغ عدد طلابها الدارسين في مرحلة البكالوريوس طبقا آخر إحصائية عام 1424/1423هـ (2003م) حوالي (25849) طالبا وطالبة، منهم حوالي (11974) من الطالبات. هذا بالإضافة إلى نحو (932) طالبا وطالبة من المقيدين في مرحلة دون البكالوريوس، منهم (189) طالبة. كما بلغ عدد طلاب الدراسات العليا حوالي (2100)، منهم حوالي (716) من الطالبات. ويبلغ إجمالي الهيئة التدريسية حوالي (1254) عضوا، منهم حوالي (262) من النساء. كما تضمن الجامعة كادرا إداريا وفنيا قوامه (702) موظفا وموظفة، منهم حوالي (103) من الموظفات.

8. جامعة الملك خالد: وهي جامعة حديثة الإنشاء، حي أعلن عن تأسيسهـــا عام 1419هـ (1998م)، وتتكون نواتها الأولى من الكليات التي كانت فيما مضى تابعة لفرعي جامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأبها، وتضم وحدات أكاديمية هي: كلية الشريعة وأصول الدين، واللغة العربية والعلوم الاجتماعية والإدارية، والطب، والتربية، والهندسة، وعلوم الحاسب، والعلوم، واللغات والترجمة، بالإضافة إلى كلية المجتمع بجازان، وكلية المجتمع بنجران، وأيضا عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر. وقد بلغ عدد طلابها الدارسين في مرحلة البكالوريوس طبقا لإحصائية عام 1424/1423هـ (2003م) حوالي (10045) طالبا وطالبة، منهم (202) من الطالبات. هذا بالإضافة إلى نحو (1098) طالبا وطالبة من المقيدين في مرحلة دون البكالوريوس منهم (104) طالبات، ويبلغ إجمالي الهيئة التدريسية (663). كما تضم الجامعة كادرا إداريا وفنيا قوامـه(319) موظفا.

9. جامعة القصيم: تم إنشاء الجامعة عام (1424هـ)، وذلك بدمج فرع جامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في القصيم في جامعة واحدة. تتكون الجامعة من سبع كليات وهي: كلية الشريعة وأصول الدين، وكلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية، وكلية الزراعة، والطب البيطري، وكلية الاقتصاد والإدارة، وكلية العلوم، وكلية الطب وكلية الهندسة. وتدرس الجامعة افتتاح كليات أخرى. ويدرس في الجامعة (561) شخصا من أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم.

10. جامعة طيبة: تأسست هذه الجامعة عام 1424هـ من ضم فرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وفرع جامعة الملك عبد العزيز. وتتكون الجامعة حاليا من ست كليات هي: كلية الدعوة، وكلية التربية، وكلية العلوم، وكلية العلوم الإدارية والمالية، وكلية الطب. يدرس في الجامعة عند إنشائها (6432) طالبا وطالبة وتشكل الطالبات حوالي 33% من طلبة الجامعة.

11. جامعة الطائف: وقد تم الموافقة على إنشائها عام 1424هـ، وقد كانت قبل ذلك فرعا لجامعة أم القرى في محافظة الطائف. تتكون الجامعة من كلية التربية، وكلية العلوم، وكلية الطب، ويدرس في الجامعة عند إنشائها (6364) طالبا وطالبة وتشكل الطالبات حوالي 38% من طلبة الجامعة. ويقوم على التدريس في الجامعة (171) من أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم.

12. جامعة البنات في الرياض: صدر الإعلان عن هذه الجامعة في حفل افتتاح منشآت بعض الكليات الجامعية التابعة لوزارة التربية والتعليم عام 1425هـ، وتضم 6 كليات في مرحلتها الأولى.

13. كليات المجتمع: وتجدر الإشارة إلى أن وزارة التعليم العالى قد أنيط بها بناء على قرار مجلس الوزراء الموقر الصادر في عام 1418هـ (1997م) مسؤولية الإشراف على استحداث أربع كليات للمجتمع (سبقت الإشارة إليها). وقد ابتدأت الدراسة فيها منذ العام الجامعي 1420/1419هـ (199/1998م)، الأولى في منطقة جازان وتتبع جامعة الملك خالد، والثانية في منطقة تبوك وتتبع جامعة الملك عبد العزيز، والثالثة في منطقة حال وتتبع جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، والرابعة في حفر الباطن وتتبع جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ويتم التدريس بها الآن، كما افتتحت ست كليات مجتمع بدأت الدراسة فيها في الفصل الدراسي الثاني عام 1424/1423هـ (2003م)، الأولى في مدينة الباحة وتتبع جامعة أم القرى، والثانية في مدينة الخرج وتتبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية والثالثة في مدينة الرياض وتتبع جامعة الملك سعود، والرابعة في مدينة جدة وتتبع جامعة الملك عبد العزيز، والخامسة في مدينة الدمام، وتتبع جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، والسادسة في مدينة نجران وتتبع جامعة الملك خالد، وتقدم الكليات عددا من البرامج الإعدادية والتاهيلية لمرحلة الدبلوم المتوسط (دون البكالوريوس)، كما تم افتتاح كلية المجتمع في مكة المكرمة وتتبع جامعة أم القرى، وكلية المجتمع في بيشة تتبع جامعة الملك خالد، وثلاث كليات مجتمع في المجمعة والقريات والأفلاج وتتبع جامعة الملك سعود. وكلية في بيشة وتتبع جامعة الملك خالد، وكلية في المدينة المنورة وتتبع جامعة طيبة، وكلية مجتمع بشقراء وتتبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وكلية مجتمع بخميس مشيط وتتبع جامعة الملك خالد. وما يجدر ذكره فإن برامج هذه الكليات تركز على تلبية احتياجات سوق العمل السعودي من الكوادر المتخصصة في مجالات العلوم الطبية التطبيقية، والحاسب الآلي، والعلوم الإدارية والمالية، والهندسة.

تمويل التعليم العالي:

1- التمويل الحكومي:

تنص المادة (233) من وثيقة (سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية) على أن: التعليم مجاني في كافة أنواعه ومراحله، فلا تفرض الدولة رسوما دراسية على الدارسين مقابل تعليمهم، وتعكس الزيادات السنوية لمخصصات التعليم الاهتمام والمكانة التي يحتلها في عملية التنمية الشاملة التي تشهدها كافة المجالات.

وتوفر الدولة التعليم العالي، فوق الثانوي – لأبنائها دون تكليفهم بدفع رسوم دراسية، وذلك من خلال الجامعات والكليات التابعة لوكالة الوزارة لتعليم البنات، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة، والكليات العسكرية والأمنية، والكليات والمعاهد التابعة للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، وبعض الجهات الحكومية الأخرى. علاوة على ذلك فإنها تمنح المكافآت الشهرية والإعانات للطلبة والطالبات. كما توفر لهم الوجبات الغذائية والكتب الدراسية بأسعار مدعومة. كما يتم توفير وسائل النقل المجانية لجميع الطالبات الملتحقات بالكليات.

وقد ارتفعت الميزانية المعتمدة لقطاع التعليم خلال الأعوام الأخيرة لتصل إلى (42870) مليون ريال في العام الدراسي1421/1420هـ، وهو يمثل (27%) من إجمالي الميزانية العمومية للدولة.وتمثل المخصصات الحكومية المعتمدة للتعليم العالي "الجامعات في ميزانية الدولة المصدر الرئيسي والمورد الأساسي للجامعات، وقد بلغت تلك المخصصات في العالم المالي 1422/1421هـ (2001م) حوالي (7567) مليون ريال تمثل (13%) تريبا من ميزانية قطاع التعليم، و(3.4%) تقريبا من الميزانية العامة للدولة، وبلغت ميزانية الجامعات للعام المالي 1425/1424هـ (8655 مليون ريال)، ويتم إعداد ميزانيات مخصصة للجامعات الحكومية بصفة مستقلة، ولكل جامعة منها خطتها الخمسية وميزانيتها السنوية المستقلة التي تحدد ضمن إقرار مجلس الوزراء للميزانية العامة للدولة، ولقد كان إجمالي ما خصص لكل جامعة بالمليون ريال على النحو التالي: جامعة أم القرى (743)، الجامعة الإسلامية (277)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (1255)، جامعة الملك خالد (356)، جامعة الملك سعود (2257)، جامعة الملك عبد العزيز (1433)، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن (547)، جامعة الملك فيصـل (700) ويلاحظ من هذه الأرقام أن إجمالي ما خصص للجامعات يتفاوت من واحدة إلى أخرى، ويعود ذلك

إلى تفاوت هذه الجامعات من حيث عدد الكليات والطلاب وأعضاء هيئة التدريس والمراكز العلمية والمستشفيات الجامعية والفروع التابعة لكل جامعة.

كما أتاحت اللائحة المالية للجامعات قبول الهبات والتبرعات والأوقاف الممنوحة من الأفراد والهيئات بما لا يتعارض مع أهداف الجامعة، وإمكانية قيام الجامعات بعمل الدراسات الاستشارية المدفوعة القيمة بنظام التعاقد مع القطاعات الأهلية أو المؤسسة الحكومية، ويقتطع 25% من قمة العقد لصالح الجامعة.

2- التمويل الخاص (الأهلي):جامعة الأمير سلطان الأهلية، وعشر كليات أهلية أخرى، وقد تم الترخيص الأولى لخمس جامعات أهلية و46 كلية أهلية أخرى من المتوقع أن تبدأ الدراسة فيها خلال السنوات الأربع القادمة.وتسهم الجامعات والكليات الأهلية في استيعاب حوالي (6500) طالبو طالبة، تكلفتهم تقد بحوالي (244) مليون ريال، ويعد ذلك الإسهام بمثابة تفعيل لدور القطاع الخاص في التعليم العالي في مجالات إنشاء وتشغيل الجامعات والكليات الأهلية في المملكة، كما أن الوزارة مستمرة وتسعى جاهدة لإتاحة الفرص للمزيد من مشاركات القطاع الخاص ورجال الأعمال لافتتاح كليات جديدة، حيث حددت الوزارة دليلا للترخيص بإنشاء الكليات الأهلية، متضمنا ضوابط وقواعد لضمان نوعية المستوى التعليمي لتكون في مصاف الجامعات الحكومية.كما يساند التمويل غير الحكومي أيضا في مساهمات المؤسسات الخيرية وتمويل إنشاء كليات وجامعات أهلية غير ربحية.

3- متوسط تكلفة الطالب:يتفاوت الإنفاق الجاري على الطالب في التعليم العالي وفقا لنمط ونوع دراسته، بل إن هناك تفاوتا في الإنفاق الجاري على الطالب تبعا للجامعة والكلية والمستوى الدراسي.

4- ترشيد الإنفاق على التعليم العالي:نظرا لارتفاع سنوات التخرج في بعض الجامعات لارتفاع نسبة الرسوب والتسرب فيها، فقد قامت الوزارة بدراسات مستفيضة عن هذه الظاهرة، وفي محاولة للحد من هذه الظاهرة فقد تم إصدار قرار لترشيد المكافآت وحجبها عن الطلاب الذين تزيد فترة بقائهم في الجامعة عن السنوات المقررة، وكذلك الطلاب المنذرين أكاديميا والطلاب الذين لم يسجلوا في فصل الصيف، وترحل فوائض المكافآت إلى حساب الجامعة في صندوق التعليم للاستفادة منه في زيادة مخصصات البحث العلمي وزيادة التجهيزات المعملية الأخرى،

وتهدف هذه الخطوة الترشيدية إلى تحفيز الطلاب إلى الجد والمثابرة لإنهاء الدراسة في الوقت المحدد.

ومن ملاح جهود الوزارة والجامعات لرفع الكفاءة الداخلية وتغطية الاستفادة من كوادر الجامعات البشرية والمباني التعليمية والتجهيزات المعملية، بدء البرامج التالية:

- برامج الدبلوم في مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر والكليات التطبيقية.
- برامج التعليم الموازي.
- دراسة أنظمة وبرامج وبدائل أخرى للمساهمة فى زيادة ترشيد الإنفاق.
- برامج في التعليم العالي وأساليب تنفيذها

البرنامج	أسلوب أو آلية التنفيذ
برنامج إعادة تنظيم المكافآت	إنشاء صندوق التعليم العالي الجامعي
برنامج اختبارات القبول الموضوعية	إنشاء المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي
برنامج ضبط الجودة في التعليم العالي	إنشاء الهيئة الوطنية للاعتماد والتقويم الأكاديمي
برنامج مشاركة القطاع الأهلي	إنشاء إدارة عامة للتعليم العالي الأهلي وصدور اللوائح المنظمة للكليات والجامعات الأهلية، وصدور توجيه
برنامج تعزيز الأبحاث التطبيقية والتعاقدية	إنشاء 5 معاهد للبحوث والدراسات التطبيقية
برنامج إعادة تنظيم الإسكان الجامعي	إشراك القطاع الأهلي بإدارته وتشغيله
برنامج الاتصال الدولي	زيارات شملت الولايات المتحدة، وكندا، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وسويسرا، وأسبانيا، وإيطاليا وبلجيكا، ودول شرق أوربا، وروسيا والجمهوريات المستقلة، وجنوب أفريقيا، واستراليا، ونيوزيلندا، واليابان وتوقيع أكثر من 100 مذكرة تفاهم مع جامعات عالمية ودول أخرى.
برنامج الابتعاث	دراسة البكالوريوس في الطب في كل من كندا ونيوزيلندا واستراليا وجامعة الخليج العربي

د- الجودة والنوعية والاعتماد الأكاديمي:

يمكن إيجاز جهود وزارة التعليم العالي النوعية في ثمانية برامج رئيسة، كما هو موضح في الجدول التالي، تم إنجاز جزء أساسي منها، والعمل مستمر على تطويرها وتحسين أدائها وتقويمها من مواقع الممارسة الفعلية لهذه المؤسسات، ودراسة مدى فعاليتها والصعوبات التي تواجهها والعمل على تعزيز ودعم الايجابيات التي ساهمت بها في مسيرة منظومة التعليم العالي في المملكة. ولعل من أبرز هذه البرامج والتي تعني بتعزيز النوعية وتحسين أسلوب القبول وتوزيع الطلبة على التخصصات المناسبة لامكاناتهم هو إنشاء المركز الوطن للقياس والتقويم، والذي يقعد امتحانات موحدة المعايير لخريجي وخريجات، الثانوية العامة، بهدف تزويد مؤسسات التعليم العالي بمقياس آخر لتقويم المستوى الأكاديمي والمهارات العلمية لدى الطلبة. كما بدأت كذلك الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي عملها، والتي تعمل على تحقيق عدة أهداف من بينها توفير معلومات عن الممارسات السليمة والمستوى العلمي في مؤسسات التعليم العالي، وتحث هذه المؤسسات على أن تلتزم بجودة النوعية في كل مراحل عملها الإدارية والتعليمية، وتوفير البنية التحتية الملاءمة لطبيعة الخدمات التي تقدمها. كما يلعب نظام الابتعاث سواء لإكمالي الدراسة في

المرحلة الجامعية الأولى أو للدراسات العليا على إتاحة فرص مستمرة للإطلاع على تجارب الدول في مجال تنمية امكاناتها وتطوير مناهجها. كما تساهم الاتفاقات التي تتم بين الوزارة والجامعات أو الوزارات المناظرة في الخارج في زيادة التعاون وتبادل الخبرات.

هـ- القبول والمساواة في التعليم العالي:تعمل الدولة على نشر التعليم العالي في كافة المناطق، وخاصة في المدن والمحافظات الكبيرة، وتتوزع خدمة الجامعات وكليات التعليم العالي الحكومية في كل المناطق الإدارية الثلاث عشرة في المملكة. ويتم القبول في مؤسسات التعليم العالي حسب الشروط الأكاديمية والعلمية التي يتم اعلانها مسبقا وتقرها مجالس الجامعات أو الجهات المشرفة على: كليات التعليم العالي في الكليات التي تتبع جهات أخرى في الدولة. وتعتمد الشروط عادة على نتيجة الثانوية العامة، ودرجة اختبارات المركز الوطني للقياس والتقويم واختبارات التحصيل التي تضعها بعض الكليات مثل الكليات الصحية، وقد تجاوز عدد الطالبات 52% من طلبة التعليم العالي، وإن كانت اغلب دراستهن في التخصصات التربوية والنظرية والعلوم الإنسانية، إلا أنه توجد طالبات في كلية الطب، والصيدلة، وطب الأسنان، والعلوم الطبية، وتخصصات المحاسبة، والاقتصاد، والعلوم الإدارية الأخرى، والحاسب الآلي، بالإضافة إلى دراسة تخصصات في كليات الزراعة، وأغلب تخصصات العلوم الأساسية.

الواقع :

مفهوم التعليم العالي وأهدافهورد تعريف التعليم العالي في "سياسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية" الصادرة عام 1398هـ بأنه "مرحلة التخصص العلمي في كافة أنواعه ومستوياته رعاية لذوي الكفاية والنبوغ وتنمية لمواهبهم وسدا لحاجات المجتمع المختلفة في حاضره ومستقبله بما يساير التطور المفيد الذي يحقق أهداف الأمة وغاياتها النبيلة".

كما عّرفه نظام مجلس التعليم العالي في المملكة بأنه: "كل أنواع التعليم الذي يلي مرحلة التعليم الثانوي أو ما يعادلها وتقدمه مراكز التدريب المهني والمعاهد العليا والكليات الجامعية".

ويتميز التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بأنه يربط التعليم بالعقيدة الإسلامية، وهذا ما أكدته سياسة التعليم في المملكة من خلال الاستناد إلى مبدأ "الإيمان بالله ربا، وبالإسلام دينا، وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا ورسولا، وعلى ضرورة فهم الإسلام فهما صحيحا متكاملا، وغرس العقيدة الإسلامية ونشرها، وتزويد الطالب بالقيم والتعاليم الإسلامية".

أما أهداف التعليم العالي فقد حددتها السياسة التعليمية في المملكة بما يلي:

1- تنمية عقيدة الولاء لله، ومتابعة السير في تزويد الطالب بالثقافة الإسلامية التي تشعره بمسؤوليته أمام الله عن أمة الإسلام لتكون إمكانياته العلمية والعملية نافعة مثمرة.

2- إعداد مواطنين أكفاء مؤهلين علميا وفكريا تأهيلا عاليا لأداء واجبهم في خدمة بلادهم والنهوض بأمتهم في ضوء العقيدة السليمة ومبادئ الإسلام السديدة.

3- إتاحة الفرصة أمام النابغين لمواصلة دراساتهم العليا في التخصصات العلمية المختلفة.

4- القيام بدور إيجابي في ميدان البحث العلمي الذي يسهم في مجال التقدم العالمي في الآداب والعلوم والمخترعات، وإيجاد الحلول السليمة الملائمة لمتطلبات الحياة المتطورة واتجاهاتها التقنية.

5- النهوض بحركة التأليف والإنتاج العلمي بما يطوع العلوم لخدمة الفكر الإسلامي ويمكن البلاد من أداء دورها القيادي في بناء الحضارة الإنسانية على مبادئها الأصيلة التي تقود البشرية إلى البر والرشاد وتجنبها الانحرافات المادية والإلحادية.

6- ترجمة العلوم وفنون المعرفة النافعة إلى لغة القرآن الكريم، وتنمية ثروة اللغة العربية من "المصطلحات" بما يسد حاجة التعريب ويجعل المعرفة في متناول أكبر عدد من المواطنين.

أما أهداف مجلس التعليم العالي فهي كالآتي:

1- تحقيق التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي بما يضمن عدم حدوث ازدواجية في بعض البرامج فيما بينها.

2- تركيز اتخاذ القرارات المتصلة بالتعليم العالي داخل المجلس بدلا من تبادلها بين لجان متنوعة للنظر فيها وإبداء الرأي كما كان متبعا من قبل إنشاء المجلس فضلا عن مشاركة وزير التعليم العالي في مجالس الجامعات مما يسهل الكثير من الإجراءات المتعلقة باتخاذ قرارات التعليم العالي.

3- إمكانية تحديث وتطوير اللوائح الجامعية التي كانت تعمل بها الجامعات قبل صدور نظام التعليم العالي بما يتماشى مع المتطلبات الجديدة للجامعات ويتواءم مع الطموحات والتطلعات المستقبلية للمؤسسات التعليمية.

4- وضع حد فاصل للكثير من الاختلافات اللائحية التي كانت قائمة بين المؤسسات التعليمية، وبينها وبين بقية المؤسسات الأخرى المتعاملة معها حيث ضمن المجلس حرية وضع القواعد التفصيلية لكل جامعة حسب طبيعتها وبما يحفظ لها خصوصيتها وما يميزها عن غيرها.

5- إبراز دور المجالس الأكاديمية المتخصصة في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالعملية التعليمية داخل مؤسسات التعليم العالي، مثل المجلس العلمي، ومجالس الكليات، ومجالس الأقسام.

6- توحيد اللوائح التنفيذية التي تتعامل بها مؤسسات التعليم العالي مثل: لائحة أعضاء هيئة التدريس، واللائحة المالية، ولائحة البحث العلمي، ولائحة الدراسة والاختبارات.. إلخ

7- القيام بالخدمات التدريبية والدراسات (التجديدية) التي تنقل إلى الخريجين الذين هم في مجال العمل ما ينبغي أن يطلعوا عليه مما جد بعد تخرجهم

هذا وقد بلغ إجمالي الكليات للعام 1421/20هـ 217كلية يدرس ها في مرحلة التعليم دون الجامعي 44238 طالبا وطالبة يمثل الإناث منهم حوالي 44,7% أما في مرحلة البكالوريوس فيصل إجمالي الطلبة (347899) طالبا يمثل الإناث منهم حوالي (56,8%) كما بلغ إجمالي طلبة الدراسات العليا (ماجستير دكتوراه) (8141) طالبا يمثل الإناث منهم حوالـي (37.3%) ويصل إجمالي أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم (19.389) عضوا يمثل الإناث منهم حوالي (35.7%) أما الإداريون والفنيون فقد وصل عددهم 15.868موظفا يمثل الإناث منهم حوالي (31.9%)

وخلال فترة 1416/15- 1420/19 هـ حقق قطاع التعليم العالي نموا في مختلف عناصر العملية الأكاديمية إذ بلغ معدل النمو السنوي لإجمالي الطلاب والطالبات حوالـــي (12.4%) للطلاب الملتحقين وحوالي (13.6%) للطلاب المستجدين أما الخريجون والخريجات فقد ازداد بمعدل نمو سنوي قدرة (16.8%) وأرتفع أعداد أعضاء هيئة التدريس بمعدل نمو سنوي قدرة (19.5%) يقابله انخفاض في معدل النمو السنوي لأعضاء هيئة التدريس من غير السعوديين يقدر بحوالي (6.5%) إضافة إلى معدل نمو سنوي للجهاز الإداري والفني يقدر بحوالي (9.2%)

وتشير إحصاءات العام الدراسي 19-1420هـ بان برامج الدبلوم المتوسط (دون الجامعي) يبلغ نحو 86 برنامجا أعلاها كل من برامج العلوم الطبية وبرامج العلوم الإنسانية بنسبة (21%) ثم برامج إدارة الأعمال والتجارة بنسبة (16%) ثم برامج الحرف والصناعات بنسبة (15%) ثم برامج الحاسوب بنسبة (5%) أما بقية البرامج والتي تشمل الزراعة وغابات الصيد والهندسة

والعلوم الطبيعية والاقتصاد المنزلي والفنون فجميعها تقل نسبتها عن (5%) وتبلغ برامج البكالوريوس (359) برنامجا وقد حققت برامج العلوم الطبيعية أعلى نسبة حيث بلغت (14%) ثم برامج الهندسة حيث تصل نسبتها (12%) ثم برامج التربية وإعداد المعلمين بنسبة (7%) ثم برامج العلوم الطبية والعلوم الاجتماعية والسلوكية وبرامج الزراعة بنسبـــة (6%) لكل واحد منها ثم الدراسات الإسلامية بنسبة (5%) أما بقية البرامج وتشمل الصيد والغابات والهندسة المعمارية وتخطيط المدن والاتصالات والتوثيق والتعليم التقني والاقتصاد المنزلي والقانون والقضاء الشرعي والفنون فجميع هذه البرامج تقل نسبتها عن (5%)

وتبلغ برامج الماجستير نحو (252) برنامجا وتحتل برامج العلوم الطبيعية أعلى نسبة حيث بلغت (13%) يليها برامج العلوم الاجتماعية والسلوكية حيث بلغت (12%) يليها برامج العلوم الإنسانية بنسبة (11%) ثم برامج التربية وإعداد المعلمين بنسبة (10%) ثم برامج الهندسة بنسبة (9%) ثم برامج الزراعة بنسبة (9%) ثم برامج الرياضيات والحاسوب والدين والمذاهب المعاصرة بنسبة (6%) لكل واحد منها أما بقية البرامج وتشمل الغابات والصيد والهندسة المعمارية وتخطيط المدن والاتصالات والتوثيق والاقتصاد المنزلي والقضاء الشرعي ودراسات القانون والفنون فجميعها يقل عن (5%).

كما تبلغ برامج الدكتوراه (129) برنامجا وأكثر البرامج عددا ما يتصل بالدراسات التربوية والإنسانية إذا تبلغ نسبة كل واحد منها (17%) وتليها برامج العلوم الاجتماعية والسلوكية التي تبلغ نسبتها (14%) ثم برامج الدين الإسلامي والمذاهب المعاصرة بنسبـــة (10%) ثم العلوم بنسبة (7%) ثم القانون والشريعة بنسبة (6%) أما بقية البرامج وتشمل الصيد والغابات والهندسة المعمارية وتخطيط المدن والاتصالات والتوثيق والاقتصاد المنزلي تصل نسبتها عن (5%) إضافة إلى ما سبق ذكره فهناك عدد من برامج الزمالة التي تقوم بتنفيذها الكليات الطبية إضافة إلى 28 برنامجا تدريبا التي يتم تنفيذها في الكليات التربوية.

ومن خلال عرض البرامج المتقدمة في مؤسسات التعليم العالي الحكومي والبالغ عددها نحو (850) برنامجا يتضح لنا ما يلي:

1- لا تزال مؤسسات التعليم العالي تركز بشكل كبير على برنامج مرحلة البكالوريوس وعلى الرغم انه من الطبيعي أن تحتل هذه المرحلة نسبة أعلى من مرحلتي مادون الجامعي والدراسات العليا إلا أن المزيد من الاهتمام ينبغي أن يوجه للتوسع في مرحلتي مادون

البكالوريوس والدراسات العليا بما يتناسب مع احتياجات التنمية وينسجم مع ظروف تزايد أعداد الخريجين من المرحلة الثانوية من جهة وإعداد الخريجين من مرحلة البكالوريوس من جهة أخرى

2- على الرغم من المراكز المتقدمة التي حققتها بعض البرامج العلمية في مرحلتي التعليم دون الجامعي ومرحلة البكالوريوس ومرحلة الماجستير إلا أن هذا التقدم لا يعكس الحاجة الماسة لخريجي البرامج العلمية كما أن هناك احتياج ملح للتوسع في البرامج التقنية والتطبيقية

3- أن التوزيع النسبي المئوي لهذه البرامج لا يمكن الاعتماد عليه كمؤشر وحيد يستنتج من خلاله التوجه العلمي لمؤسسات التعليم العالي إذ أن التوزيع النسبي المئوي للكليات حسب المجال والتخصصات للعام الدراسي 142/19هـ يشير أن كليات التربية وإعداد المعلمين والمعلمات تحتل المرتبة الأولى بنسبة (43%) تليها الكليات الطبية والصحية بنسبة (22%) ثم كليات العلوم الإنسانية بنسبة (9.8%) ثم كليات الدراسات الشرعية بنسبة (6.5%) ثم كليات العلوم الطبيعية بنسبة (5.6%) ثم كليات العلوم التقنية بنسبة (5.1%) تليها الكليات الزراعية بنسبــة(2%) وأخيرا كليات المجتمع ذات التخصصات المختلفة بنسبة (1.4%).

كما أن التوزيع النسبي المئوي للطلاب الجامعيين ذكورا وإناثا وفقا للتخصصات للعام 1417/16هـ (1996م) من إجمالي الطلاب ملتحقين بالعلوم التربوية وان (18.3%) ملتحقين في العلوم الاجتماعية والإنسانية وان (10.1%) ملتحقين بالعلوم الإسلامية وان (5.6%) ملتحقين بالعلوم الاقتصادية والإدارية وان (5.0%) ملتحقين بالعلوم الهندسية وان (1.7%) ملتحقين بالعلوم الزراعية وان (1.9% ملتحقين بالعلوم الطبية وان (1.7) ملتحقين بالعلوم الطبيعية.

ولا تزال قضية استيعاب خريجي المرحلة الثانوية تمثل تحديا لمؤسسات التعليم العالي في المملكة الذي يصل فيها معدل أعداد طلبة التعليم العالي لكل مائة ألف نسمة من السكان ما يقارب (2000)طالب بينما يبلغ نفس المعدل المتوسط لكل من الدول الصناعية والدول النامية المتقدمة (3976) طالبا و(3252) طالبا على التوالي فبعد أن استطاعت الجامعات والكليات من استيعاب نحو ثلثي الخريجين خلال خطة التنمية السادسة لا يزال التحدي قائما في استيعاب خريجي المرحلة الثانوية خلال خطة التنمية السابعة الذي يقدر إجمالي الخريجين خلال سنواتها الخمس (564.000) خريج و(753.000) خريجة لا سيما وان خطة التنمية السابعة توضح بان الأعداد المستهدفة للطلبة والطالبات في خطة التنمية السابعة وفقا للطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي تصل إلى

(490.000) طالب وطالبة أي حوالي (37.2%) فقط من إجمالي خريجي وخريجات المرحلة الثانوية للفترة من 1421/20هـ - 1425/24هـ الذي يبلغ عددهم الإجمالي (1.317.000) خريجا وخريجة.

ومن المؤكد أن حالة عدم التوازن بين نمو أعداد الطلاب ونمو أعداد الهيئة التدريسية في مختلف مؤسسات التعليم العالي تبدو واضحة من خلال التعرف عما كان علية الوضع في عام 9-1410هـ حيث بلغ إجمالي طلاب التعليم العالي (98539) طالبا وطالبة وبلغ إجمالي الهيئة التدريسية (9217) عضوا أي أن معدل عضو /طالب لنفس العام بلغ حوالي (1:10.6) ومقارنة هذا الوضع مع واقع عام 1421/20هـ حيث بلغ إجمالي طلاب مؤسسات التعليم العالي (400.278) طالب وطالبة كما بلغ إجمالي أعضاء هيئة التدريس (19389) عضوا أي أن معدل عضو هيئة تدريس/طالب لنفس العام بلغ حوالي (1:20.6) وبمعنى آخر فان نسبة النمو في أعداد الطلاب تعادل (406.2%) بينما نسبة النمو في أعداد الهيئة التدريسية تعادل (210.3%) في الفترة المشار إليها أعلاه ويستخلص من ذلك كله بان النمو الكمي الهائل لأعداد الطلبة في مؤسسات التعليم العالي لم يصاحبه نموا كميا متوازيا لأعضاء الهيئة التدريسية خلال الفترة 1410/9هـ 1421/20هـ

وإذا سلمنا بان المعدل الحالي لعضو هيئة التدريس الواحد للطلاب في مؤسسات التعليم العالي الذي بلغ (1: 20.6) يعد مقبولا ظاهريا إلا أن حالة الخلل وعدم التوازن تبدوا واضحة من خلال التعرف على هذا المعدل لكل من التخصصات العلمية والنظرية حيث بلغ متوسط معدل عضو هيئة التدريس/طالب في التخصصات النظرية لجامعات المملكة حوالي(1: 31) يقابله متوسط معدل عضو هيئة تدريس /طالب في التخصصات العلمية حوالي (1:14) ولعل من أهم الأسباب الرئيسة لهذا الخلل يكمن في سياسة التوسع في استيعاب خريجي المرحلة الثانوية خلال السنوات الماضية وتكدسهم في المجالات والتخصصات النظرية إضافة إلى النمو المتباطئ لأعداد الهيئة التدريسية من جهة والتسرب المستمر لهم خارج المحيط الأكاديمي من جهة أخرى

وتتفاوت معدلات الطلاب لعضو هيئة التدريس الواحد بين مؤسسات التعليم العالي حيث تصل في عام 1419/18هـ (1998م) إلى (1:30) في كليات البنات تليها جامعة الإمام (1:26) ثم جامعة الملك عبدالعزيز (1:25) وجامعة أم القرى (1:25) ثم جامعة الملك سعود (1:19) ثم جامعة الملك فيصل (1:16) ثم كليات أعداد المعلمين (1: 13) ثم جامعة الملك فهد (1:9) ثم

الجامعة الإسلامية (8:1) واستنادا إلى دراسة التقويم الشامل للتعليم في المملكة فان نسبة الفاقد التعليمي في مؤسسات التعليم العالي في الفترة مابين 1404-1417 كانت على النحو التالي :

جامعة الملك فيصل (41.33%) جامعة الملك فهد (38.35%) جامعة الإمام محمد بن سعود (34.33%) جامعة الملك سعود (31.40) جامعة الملك عبدالعزيز (28.4%) كليات البنات (20%) جامعة أم القرى (15.20%) وعلى وجه العموم فان متوسط الفاقد للجامعات بقدر بحوالي 30% أما معدل الفاقد لمؤسسات التعليم العالي (الجامعات مضافا كليات البنات) فيقدر بحوالي (25%) ويشير التقرير والتسرب فان متوسط السنوات المستثمرة في الكليات ذات الأربع سنوات في الجامعات السعودية تتراوح بين (4.9-6.15)سنه للطالب الواحد بينما بلغ متوسط السنوات المستثمرة في تخريج الطالبات في كليات البنات ذات الأربع سنوات مابين (4.4-8.2) سنه لكل طالبة وجميع هذه المؤشرات توضح الهدر التربوي الذي تعاني منه مؤسسات التعليم العالي والذي يتراوح مابين (20-30%) مما يرصد لهذه المؤسسات من ميزانية الدولة

وتتفاوت كلفة الطالب الواحد بين مؤسسات التعليم العالي لاسيما بين الجامعات وكليات البنات حيث تقدر كلفة الطالب بالريال السعودي في مؤسسات التعليم العالي للعام 1419هـ باستثناء مكافآت الطلاب والمشاريع على النحو التالي :جامعة الملك فهد (32.532)جامعة أم القــرى (24.000)جامعة الملك سعود (22.117) جامعة الملك عبدالعزيز (19.986) كليات أعداد المعلمين (18.932) جامعة الملك فيصل (12.700)ى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميـة (11.93) كليات البنات (3683)

وقد بلغت ميزانية الجامعات للعام 1420/19هـ (5739.2) مليون ريال كما بلغت ميزانية وكالة الرئاسة لكليات البنات (1006.4) مليون ريال وتقدر ميزانية كلية إعداد المعلمين بحوالي (481.3)مليون ريال وتقدر نسبة ميزانية التعليم العالي 16.9من ميزانية التعليم وحوالي (4.4%) من ميزانية الدولة العامة وحوالي (1.4%) كنسبة للناتج المحلى حوالي (2%)

وتشير ميزانية الجامعات للعام 1420/19هـ وفقا للأبواب الأربعة بان نسبة ما خصص لباب الرواتب والبدلات يقدر بحوالي (50.8%) ونسبة ما خصص لباب التشغيل ويتضمن مكافآت الطلاب والطالبات يقدر بحوالي (35.8%) ونسبة ما خصص لباب الصيانة يقدر بحوالي (4.4%) وأخيرا نسبة ما خصص لباب المشاريع يقدر بحوالي (9%)

كما تشير ميزانية كليات وكالة الرئاسة لتعليم البنات للعام 1420/19هـ بان نسبة ما خصص لباب الرواتب والبدلات يقدر بحوالي (42%) ونسبة ما خصص للتشغيل ويتضمن مكافآت الطالبات يقدر بحوالي (52.4%) ونسبة ما خصص لباب الصيانة يقدر بحوالي (0.6%) وأخيرا نسبة ما خصص لباب المشاريع ويقدر بحوالي (5%) أما تقديرات ميزانية كليات أعداد المعلمين للعام 1420/19هـ فان نسبة ما خصص للباب الأول تقدر بحوالي (50.6%) ونسبة ما خصص للباب الثاني ويتضمن مكافآت الطلاب يقدر بحوالي (46.8%) ونسبة ما خصص للباب الثالث يقدر بحوالي (0.4%) وأخيرا نسبة ما خصص للباب الرابع تقدر بحوالي (2.2%)

ويتضح مما سبق صور عدم التوازن بين الأبواب الأربعة واستئثار الباب الأول المخصص للمرتبات والأجور بمعظم مخصصات الميزانية إضافة إلى أن مكافآت الطلاب تمثل الجزء الأكبر من الباب الثاني بما لا يتيح للجامعات والكليات من تحقيق أهدافها ومشاريعها التطويرية في مجالات التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع على الوجه المرغوب وفي ظل تزايد الطلب المجتمعي على خدمات التعليم العالي والنمو الطلابي المستقبلي المتوقع لخريجي المرحلة الثانوية وقصور أبواب الميزانية المخصصة لمؤسسات التعليم العالي لدرجة قد تعوقها من الاستمرار في زيادة الطاقة الاستيعابية بقدر كاف لقبول الأعداد المتزايدة من الطلاب والطالبات تأتي أهمية تبني أساليب تعليمية وبدائل تمويلية أخرى وذلك من خلال توسيع مشاركة القطاع الخاص لفتح المزيد من الكليات الأهلية من جهة وتوفير بدائل غير حكومية لتمويل الجامعات الحكومية من جهة أخرى.

وتمثل الكليات التقنية التابعة للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني جزءا ضئيلا في منظومة التعليم العالي إذ بلغ عدد الكليات التقنية في عام 1420/19هـ (9) كليات وتقدم هذه الكليات البرامج التقنية في مختلف التخصصات لسد احتياجات البلاد من الأيدي الوطنية المؤهلة في مختلف القطاعات الاقتصادية

وقد بلغ إجمالي عدد الطلاب الملتحقين بالكليات التقنية للعام نفسه حوالي (13869)طالبا يقوم بالتدريس فيها هيئة تدريسي قوامها (1405) عضوا كما بلغ عدد الإداريين والفنيين حوالي (161)موظفا إضافة إلى ما يقارب (108)من العمال والمستخدمين كما خصص لهذه الكليات ميزانية تقدر بحوالي (1.2)بليون ريال بينما بلغ عدد خريجيها للعام نفسه حوالي 1710طالبا ويستنتج من ذلك كله بان التعليم العالي الفني بوضعه الحالي يمكن وصفة بأنه تعليم باهض التكاليف متدني الكفاءة والفعالية الأمر الذي قد يبرر دراسة "خصخصة " هذا النوع من التعليم بهدف الرفع من استجابة لمتطلبات سوق العمل السعودي

أما الكليات والمعاهد الصحية التابعة لوزارة الصحة فقد بلغ عددها في عام 1420/19هـ حوالي (37) كلية ومعهدا منها (19) للبنين (18) للبنات وقد بلغ مجموع الملتحقين بها للعام نفسه حوالي (2982)طالبا وطالبة يمثل الإناث منهم حوالي (33%) ويقدر مجموع الهيئة التدريسية بها حوالي (560)عضوا منهم حوالي (226)من الإناث كما يقدر إجمالي الفنيين والإداريين العاملين بها حوالي (6741)من الموظفين وحوالي (230)من الموظفات ومما يجدر ذكره بأنه ليس لهذه الكليات والمعاهد ميزانية مستقلة بل إنها تدخل ضمن مخصصات وزارة الصحة من ميزانية الدولة العامة

ولا يزال الوضع الحالي للكليات الأهلية في بداياته الأولى حيث بدأت الدراسة في أربع كليات في عام 1421/20هـ ويبلغ إجمالي الطلبة الملتحقين بها (838)منهم (380)من الإناث كما بلغت نسبة عدد الملتحقين من الذكور والإناث من غير السعوديين (18.9%) وتضم الكليات الأهلية هيئة تدريسي تتكون من (128)عضوا يمثل الإناث منهم (46.9%) ويبلغ فيها معدل الطلاب لعضو هيئة التدريس الواحد (6.5) وتتراوح رسوم الدراسة السنوية في برامج هذه الكليات مابين (56000) – (30000) ريال وتعتبر هذه الرسوم عالية لذوي الدخل المتوسط من المواطنين لذا تبدو الحاجة ملحة إلى تخفيض هذه الرسوم عن طريق زيادة معدل الطلاب لعضو هيئة التدريس الواحد من جهة وتقديم الإعانات المجتمعية المادية والعينية عن طريق الأفراد والشركات والجمعيات الخيرية والدعم الحكومي المباشر وغير المباشر من جهة أخرى

4- مخرجات التعليم العام والتعليم العالي وسوق العمل :

تمثل مخرجات التعليم العام لاسيما المرحلة الثانوية ومخرجات التعليم العالي بمختلف مستوياته (بكالوريوس – ماجستير – دكتوراه) القاسم المشترك لمفهوم تنمية الموارد البشرية المكون من قطبي التربية والاقتصاد حيث تتركز مهمة القطاع الأول في الأعداد والتأهيل بينما تتركز مهمة القطاع الثاني في توفير التوظيف والعمل للعنصر البشري وبقدر ما يتم تضافر الجهود والتنسيق والدعم المتبادل بين هذين القطبين بقدر ما يتحدد مستوى المواءمة بين مخرجات التعليم ومدخلان سوق العمل

وفي ظل اقتصار القطاع الحكومي المدني بالمملكة إلى حد كبير في الآونة الأخيرة على التوظيف في التخصصات التعليمية والصحية إضافة إلى بعض الفرص الوظيفية في المجالات المختلفة تبرز أهمية القطاع الخاص في استيعاب الكوادر الوطنية المؤهلة من خريجي التعليم العام والتعليم العالي وغيرها من القطاعات التعليمية والتدريبية ويؤيد هذا الأمر قيام القطاع الخاص بتوفير نحو (473.5)ألف وظيفة للمواطنين السعوديين خلال خطة التنمية السادســة (1415-1420هـ) (1995-1995م) مقابل (154.7) ألف وظيفة وفرها القطاع الحكومي

وتمثل قضية توظيف السعوديين هاجسا على المستوى الرسمي والشعبي لاسيما في غياب آلية علمية لتحديد الحجم الحقيقي للبطالة ومستواها بالنسبة للراغبين في العمل من السعوديين وتبقى هذه القضية أسيرة لعدد من الفرضيات السائدة يأتي في مقدمتها عدم ملائمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل من جهة وعزوف القطاع الخاص عن توظيف العمالة السعودية في ظل وجود البديل الأجنبي الذي يمتلك المهارات المطلوبة ويتحلى بالالتزام والانضباط في العمل ويتميز بالتكلفة الرخيصة من جهة أخرى ولعل أنجع الحلول للتغلب على هذه القضية يكمن في وضع الاستراتيجيات والسياسات المؤدية إلى خلق ميزة تنافسية للعمالة الوطنية والتركيز على حقيقة أن إتاحة الفرص الوظيفية للمواطنين في القطاع الخاص بقدر ماهو مطلب وطني وديني فانه على المدى بعيد يمثل مصلحة اقتصادية مستديمة من خلال خلق قوة شرائية وطنية داعمة للاقتصاد الوطني لاسيما في ظل البيانات المؤكدة لضخامة الحوالات المالية من قبل العمالة الأجنبية إلى خارج المملكة

جدول 1

الداخلين الجدد من السعوديين إلى سوق العمل بحسب المستوى التعليمي خلال خطة التنمية السادسة 1420/1415هـ

المستوى التعليمي	ذكور	%	إناث	%
الجامعي	73.8	12.69	40.9	51.96
الكليات التقنية	12.8	2.20	-	-
المرحلة الثانوية	209.6	36.06	11.5	14.61
المرحلة المتوسطة	119.8	20.61	7.8	9.91
اقل من المرحلة الابتدائية	66.2	11.39	13.8	17.53
تدريب مهني	36.6	6.29	-	-
المجموع	581.2	%100	78.7	%100

ويتضح من الجدول السابق إجمالي الداخلين الجدد من السعوديين إلى سوق العمل خلال خطة التنمية السادسة الذي يقدر بحوالي (659.9)ألف مواطن يشكل الإناث ما نسبته (11.9%) ويلاحظ أن (47.2%) من إجمالي العمالة الوطنية المنخرطة في سوق العمل خلال خطة التنمية السادسة من ذوي التأهيل التعليمي المتدني وهذا الأمر يتفق مع نتائج دراسة فريق التقويم الشامل في المملكة بخصوص معدلات خريجي وخريجات المرحلة الثانوية من السعوديين المرحلة الثانوية نسبة للأعداد الأساسية الملتحقة في الصف الأول الابتدائي منذ العام 1403هـ -1408ه؟- (1982م-1987م) والتي توصلت بان معدل من يكمل جميع سنوات الدراسة ويتخرجون من الثانوية من السعوديين يقدر بحوالي (50.8) من الذكور و(61%) من الإناث وبمعنى آخر فان من بين (49.2%) من الذكور و(39%)من الإناث من ينخرطون في سوق العمل بمؤهلات تقل عن الثانوية العامة أو ما يعادلها وعلى الرغم من أن هذه الدراسة لم تأخذ في عين الاعتبار أعداد الطلاب المتأخرين عن الفوج نتيجة الإعادة والرسوب إلا أنها تظل مؤشرا لظاهرة العمالة الوطنية المتدنية التأهيل والمستوى التعليمي في سوق العمل

ويلاحظ من هذا الجدول ضآلة إسهام العنصر النشوي من الداخلين الجدد في سوق العمل والتي تقدر نسبته كما سبقت الإشارة إلية بحوالي (11.9%) ويلاحظ أيضا أن المرحلة الثانوية مرحلة حاسمة لدخول سوق العمل خاصة لدى الذكور مما يستوجب على النظام التعليمي بذل المزيد من الجهود لتأهيل وإعداد طلاب هذه المرحلة للحياة الوظيفية وأخيرا بغض النظر عن النسبة المرتفعة لخريجات المرحلة الجامعية من إجمالي الداخلات إلى سوق العمل فان الداخلين ذكورا وإناثا من العمالة ذات التأهيل التعليمي العالي لا يشكلون سوى (17.4%) من إجمالي الداخلين

الجدد إلى سوق العمل من السعوديين خلال الفترة المشار إليها وفي المقابل تشير إحصائيات خطة التنمية السادسة بان إجمالي الخريجين والخريجات في مختلف المراحل التعليمية خلال خطة التنمية السادسة تقدر على النحو التالي :

جدول 2

المستوى التعليمي	ذكور	%	إناث	%
المرحلة الجامعية	79.382	%4.7	87.139	%5.0
الكليات التقنية	13.509	%0.8	-	-
المرحلة الثانوية	258.000	%15.4	325.000	18.6
الثانوية الفنية	41765	%2.5	-	-
المرحلة المتوسطة	489.000	%29.1	527.000	%30.1
المرحلة الابتدائية	752.000	%44.8	810.000	%46.3
التدريب المهني	45.785	%2.7	-	-
المجموع	1.679.441	%100	1.749.139	%100

ومن خلال البيانات الواضحة في الجدول أعلاه يتضح بان نسبة خريجي المرحلة الجامعية التي تمثل مصدر العمالة ذات التأهيل العالي لا تزال متدنية إذا أنها تمثل (4.7%) للذكور و(5.0%) للإناث من إجمالي الخرجين في مختلف المراحل التعليمية كما أنها تمثـل (20.2%) للذكور و(21.1%) بالنسبة للإناث من إجمالي خريجي الرحلتين الجامعية والثانوية

وتوضح البيانات أيضا ضالة أعداد الخريجين من الكليات التقنية والثانوية الفنية ومراكز التدريب المهني بحيث يمكن اعتبار هذا الأمر كمؤشر أساسي لخلل بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل من العمالة الوطنية وثمة مؤشر آخر لهذا الخلل يمكن استنتاجه من حلال تقدير خريجي الثانوية من غير الراغبين في مواصلة الدراسة الجامعية أو ممن لم تتح لهم الفرصة القبول في التعليم الجامعي والذي يبلغ نحو (33%) من إجمالي خريجي المرحلة الثانوية أي حوالي (98.922)خريجا وحوالي 107.250خريجة وكلا الرقمين لا ينسجمان مع احتياجات سوق العمل السعودي لاسيما في المهن المتعلقة بالمجالات الكتابية والمبيعات والخدمات حيث يقدر إجمالي العمالة المدنية المتوقعة في عام 1420/19هـ وفقا لتصنيف المهن على النحو التالي:

جدول 3

المهن	العمالة بالألف	الإسهام
المهنيون والفنيون	1112.4	15.6
المديرون الإداريون	133.0	109
العاملون في المجالات الكتابية	534.4	7.4
العاملون في مجال المبيعات		

العاملون بالخدمات	507.6	7.1
العاملون بالزراعة والصيد	2138.1	29.8
العاملون بالإنتاج والبناء والنقل	551.0	7.5
	2188.9	30.5
الإجمالي	7176.3	%100

ويلاحظ من الجدول 3 بان فرص استيعاب العمالة السعودية في القطاع الخاص تمثل النصيب الأكبر نظرا لارتفاع إجمالي الطلب في هذا القطاع بنسبة (85.9%) بينما تضيق الفرص الوظيفية المتاحة للعمالة الوطنية في القطاع الحكومي نظرا لتدني حجم الطلب في هذا القطاع الذي وصل إلى (12.7%) ومما يلفت الانتباه استمرار الحاجة للعمالة غير الوطنية بنسبة تقدر ب(55.8%) على الرغم من التزايد المستمر للعاطلين عن العمل من السعوديين الذي يتعذر تقدير أعدادهم أو مستوياتهم التعليمية في الوقت الحالي نظرا لغياب بيانات أو معلومات إحصائية دقيقة عن مستوى البطالة في العمالة السعودية.

جدول 4

تقديرات الطلب والعرض على العمالة المدنية وفقا للقطاعات للعام 1420/19هـ

القطاع	العدد بالألف	%
1-الطلب:		
-الخدمات الحكومية		
- النفط الخام الغاز	916.2	12.7
- القطاع الخاص	98.9	1.4
	6161.2	85.9
إجمالي الطلب	7176.3	%100
2-العرض		
-إجمالي العمالة السعودية	3172.9	44.2
الموازنة بين الطلب والعرض	4003.4	55.8

ومن خلال ما تم استعراضه من بيانات إحصائية لتقديرات المخرجات التعليمية والداخلين الجدد إلى سوق العمل من العمالة السعودية وفقا لمستوى التعليمي من جهة وتقديرات إجمالي العمالة المدنية المتوقعة والطلب والعرض على العمالة المدنية للعام 1420/19هـ تبدو لنا بوضوح حالة الخلل وعدم التوازن وعدم المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وعلى وجه التحديد احتياجات القطاع الخاص من القوى العاملة فمن الناحية النظرية فان الأرقام تظهر إمكانية سوق العمل السعودي الذي يصل إجمالي الطلب فيه للعام المشار إلية أعلاه نحو (7176.3) ألف عامل من استيعاب جميع الداخلين الجدد إلى سوق العمل خلال خطة التنمية السادسة والذي قدر بحوالي (659.9)ألف عامل منهم (78.7)ألفا من الإناث بل ونظريا يمكن القول بان حجم هذا

السوق يمكنه بلغة الأرقام استيعاب العاطلين الذين لم يجدوا فرصة عمل إبان خطة التنمية الخامسة حيث بلغت تقديرات إجمالي الداخلين الجدد من السعوديين في سوق العمل للفترة من 1410هـ - 1415هـ (1990-1994م) (574.8) ألف عامل منهم 60.2الفا من الإناث إذ انه افتراضا فان مجموع التقديرين للداخلين الجدد من السعوديين إلى سوق العمل حلال خطتي التنمية الخامسة والسادسة والذي بلغ (1234.7)ألف عامل لا يمثل سوى (30.8%) من الفجوة بين إجمالي العرض والطلب على العمالة المدنية للعام 1420/19هـ أي تقدر ب(4003.4)ألف عامل ومن هذا المنطلق تبدوا أهمية السعودة كمطلب استراتيجي وطني وضرورة وضع السياسات التي تلزم القطاع التعليمي بتكوين مخرجات ذات مواصفات سلوكية وعلمية ومهنية تتناسب مع احتياجات سوق العمل من جهة والتي تلزم أيضا القطاع الخاص من استيعاب العمالة الوطنية في جميع الشركات والمؤسسات بما فيها تلك التي يقل حجم الفعالية بها عن (20) عامل من جهة أخرى.

رابعا : الإسقاطات السكانية واهم المؤشرات المستقبلية لسوق العمل وقطاع التعليم للعام 1441/40هـ (2020م):

تشير الإحصاءات السكانية المتوقعة إلى أن عدد سكان المملكة سيزداد بمشيئة الله بنسبة (56.6%) خلال الفترة 1421/20هـ -1441/40هـ (2000م-2020م) كما أن عدد السكان من السعوديين سيزداد بنسبة (89.2%) خلال المدة نفسها

وبديهي فان الزيادة السكانية تعني تنامي الطلب على الخدمات الأساسية وفي مقدمتها الخدمات التعليمية وبالتالي زيادة في راس المال البشري حيث من المتوقع أن يتنامى أعداد من هم في سن سوق العمل الذي سيظل مرتفعا بمعدل نمو متراوح مابين (4.1%)و(3.5%) خلال الفترة المشار إليها أعلاه

ويرتبط مفهوم راس المال البشري بقضيتين أساسيتين الأولى تتعلق بضرورة الاهتمام بتكوين الموارد البشرية من خلال رفع كفاءة النظام التعليمي الداخلية والخارجية على حد سواء وفق متطلبات التنمية الشاملة واحتياجات سوق العمل والثانية تتعلق بضرورة توضيف الموارد البشرية واستيعاب من هم في سن العمل في شتى المجالات والتخصصات والأنشطة من خلال توفير المناخ الملائم لنمو القطاعات الاقتصادية وإيجاد السياسات اللازمة لموائمة بين جانبي العرض والطلب للقوى العاملة مع إعطاء أولوية خاصة لقضية السعودة في إطارها المتوازن

الشامل الذي يحقق الفرص الوظيفية للعمالة الوطنية من جهة ولا يؤثر في المدى الطويل على نمو وإنتاجية القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى.

ومن المتوقع أن يصل إجمالي السكان السعوديين للعام 1441/40هـ (2020م) حوالي (29.7) مليون نسمة ويقدر عدد الإناث بحوالي (1408)مليون نسمة أما إجمالي من هم في سن التعليم (1-24) فيقدر عددهم بحوالي (19.5)مليون نسمة ويقدر الإناث منهم بحوالي (9.6) مليون نسمة كما يقدر إجمالي الداخلين إلى سوق العمل (عرض العمالة السعودية) في العام نفسه حوالي (8.3)مليون عامل

جدول 5
تقديرات العرض والطلب على العمالة 1441/40هـ (2020م)

البيان	أعداد القوى العاملة (بالألف)
الطلب : الخدمات الحكومية النفط والغاز القطاع الخاص إجمالي الطلب	 984.0 127.0 9635.0 10746.0
العرض: عدد السكان السعوديين إجمالي العمالة السعودية	 29717.0 8263.0
الموازنة بين الطلب والعرض: العمالة الغير السعودية	 2483.0

ويوضح الجدول رقم 5 بان إجمالي الطلب من العمالة للعام 1441/40هـ يقدر بحوالي (10746) ألف عامل وستبلغ نسبة الطلب في القطاع الخاص نحو (9635)ألف عامل أي بنسبة (89.7%) من إجمالي الطلب على القوى العاملة مما يعكس مرة أخرى أهمية توثيق العلاقة بين قطاعي التعليم الخاص لاستيعاب العمالة الوطنية من خريجي الجامعات والتعليم العام وغيرها من القطاعات التعليمية الفنية والتدريبية المهنية في سوق العمل السعودي وتشير توقعات العرض والطلب على العمالة للعام نفسه انخفاض نسبة العمالة الغير السعودية حيث تقدر بأنها ستصل إلى نحو (2.5) مليون عامل تشكل حوالي (23.4%) من إجمالي الطلب على العمالة ويقدر انخفاض العمالة الغير السعودية بمعدل سنوي قدرة (2.25%) خلال العقدين القادمين ويقابل ذلك زيادة العرض من العمالة السعودية التي تقدر في عام 1421/20هـ (1991م) بحوالي (3.2) مليون

عامل لتصل في عام 1441/40هـ (2020م) حوالي (8.3) مليون عامل وبمعدل نمو سنوي قدرة (%4.69)

ومرة أخرى فانه من الناحية النظرية يمكن القول بان سوق العمل السعودي قادر على استيعاب خريجي وخريجات التعليم الثانوي وماذونه التي تفضل الانخراط في سوق العمل بدلا من مواصلة الدراسة إضافة إلى خريجي برامج التعليم الفني والمهني الحكومي والأهلي شريطة تبني وتفعيل سياسات واضحة ومحددة لتفعيل السعودة ذات العلاقة بتمويل وتأهيل وتوظيف الموارد البشرية الوطنية

جدول 6

تقديرات أعداد الطلاب الملتحقين والخريجين في التعليم العام والتعليم العالي حسب الجنس والمرحلة التعليمية (بآلاف)للعام 1441/40هـ (2020م)

البيان	البنين	البنات	إجمالي
1- الطلاب الملتحقين :			
• المرحلة الابتدائية	1631	1700	3331
• المرحلة المتوسطة	1110	1090	2200
• المرحلة الثانوية	836	910	1746
• التعليم الجامعي والعالي (عدا الابتعاث)	380.4	380.4	830.4
إجمالي	3957.4	4150	8107
• التعليم العالي الفني		-	
• التعليم الثانوي الفني	28.7	-	28.7
	44.0		44.0
2-الطلاب الخريجون			
*التعليم الجامعي (عدى الابتعاث)			
* التعليم الثانوي	27.9	64.1	92
* التعليم المتوسط	238.3	206.9	445.2
	300.5	282.4	582.9
إجمالي	566.7	553.4	1120.1
ب- * التعليم العالي الفني	13.8	-	-
* التعليم الثانوي الفني	12.1	-	-

إذ تشير التوقعات للعام 1441/40هـ (2020م) جدول 15 بان إجمالي الطلاب الملتحقين بالتعليم العام والعالي في المملكة يقدر بحوالي (8.1)مليون طالب وطالبة في جميع مراحل التعليم وأنواعه يمثل الإناث منهم حوالي (53.2%)

وسيبلغ طلاب المرحلة الابتدائية حوالي (3.3)مليون طالب وطالبة يمثل الإناث منهـم(51%) وسيبلغ طلاب المرحلة المتوسطه (2.2)مليون طالب وطالبة ويمثل الإناث منهم (52.1%) أما التعليم العالي فسيبلغ إجمالي الملتحقين فيه حوالي (830.4)ألف طالب وطالبة يمثل الإناث منهم حوالي (55.8%)

وتشير التوقعات للعام نفسه بان إجمالي خريجي التعليم العالي والعام سيبلغ حوالي (1.1) مليون طالب وطالبة ويقدر خريجي وخريجات التعليم العالي نحو (92)ألف طالب وطالبة إضافة

إلى حوالي (13.8)ألف خريج من التعليم العالي الفني كما يقدر خريجي وخريجات التعليم الثانوي بحوالي (445.2)ألف طالب وطالبة إضافة إلى خريجي البرامج التعليمية الأخرى سواء من برامج التعليم المتوازي مثل تعليم الكبار والتعليم الخاص أو من برامج التدريب المهني أو التدريب الحكومي والأهلي

ومما يجدر ذكره بان جميع شرائح الخريجين والخريجات يمثلون الرافد الأساسي للداخلين الجدد إلى سوق العمل في العام1441/40هـ (2020م) بالإضافة إلى أعداد من الخريجين المتراكمة من أعوام ماضية ويتوقع تزايد أعداد الداخلين من العمالة الوطنية إلى سوق العمل بمؤهلات عليا ومهارات عالية نتيجة الجهود التي ينبغي أن تبذل في مجال رفع الطاقة الاستيعابية للتعليم الجامعي من خلال التوسع في المؤسسات القائمة أو فتح المزيد من كليات المجتمع والكليات التطبيقية والصحية والفنية إضافة أي التوسع المرتقب في الكليات الأهلية وأيضا نتيجة للجهود الرامية إلى إصلاح وتطوير التعليم الثانوي من خلال وضع السياسات الكفيلة بتحقيق التوازن المطلوب بين الشعب والتخصصات النظرية والعلمية من جهة وبين تخصصات التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني من جهة أخرى

إذ أن نظرة سريعة للأعداد المتوقعة لأعداد الملتحقين والخريجين في كليات ومدارس التعليم الفني ومقارنتها بأعداد الملتحقين والخريجين للتعليم الثانوي العام والتعليم الجامعي تكشف عمق الهوة بين هذين النوعين من التعليم

كما أن الجدول (6) يوضح أيضا تزايد أعداد الملتحقات والخريجات من الإناث في مرحلة التعليم الجامعي الأمر الذي يستلزم ضرورة إيجاد الضوابط والتدابير لرفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل بما يتلاءم مع تعاليم الشريعة الإسلامية وخصوصية المرأة في المجتمع السعودي

جدول 7

توقعات أعداد المؤسسات التعليمية وشاغلي الوظائف التعليمية لمختلف مراحل التعليم وأنواعه للعام 1441/40هـ (2020م)

البيان	البنين	البنات	إجمالي
1- المدارس والمعاهد والكليات	15.563	20.144	35.707
2- المعلمين وأعضاء هيئة التدريس	287.203	393.139	680.342

- تم أعداد هذا الجدول بناء على الإحصاءات الواردة في جدوال هذه الدراسة من 2-7

يوضح الجدول (7) توقعات أعداد المؤسسات وشاغلي وشاغلات الوظائف التعليمية لمختلف المراحل التعليمية بالمملكة للعام 1441/40هـ (2020م) حيث يقدر إجمالي المدارس والمعاهد والكليات حوالي (35.707) مؤسسة تمثل مؤسسات التعليم للبنات حوالي (56.4%) أما إجمالي أعداد شاغلي الوظائف التعليمية بما فيهم أعضاء هيئة التدريس بالجامعات فيقدر بحوالـــــي (680.342)عضوا يمثل الإناث منهم حوالي (58.8%)

وفي ظل هذا التنامي الكبير لأعداد المؤسسات وشاغلي وشاغلات الوظائف التعليمية تبرز قضية المباني المدرسية التي يعاني منها النظام التعليمي في الوقت الحالي والمتمثلة في وجود ما يزيد عن(70%) من المباني المستأجرة في قطاع التعليم العام للبنين والبنات والتي يتم استخدامها كمدارس على الرغم من عدم مطابقتها للمواصفات التربوية واستنزافها مبالغ عقود وإيجارات باهضة تستقطع من مخصصات التعليم سنويا وفي نفس السياق يمكن الإشارة إلى وضع المباني الأكاديمية والحاجة إلى استكمال المدن الجامعية لبعض الجامعات وكليات البنات وكليات أعداد المعلمين وكليات المجتمع والكليات الصحية

كما تبرز أيضا قضية تنامي احتياجات قطاع التعليم من شاغلي الوظائف التعليمية ومدى قدرة النظام التعليمي على توفير المتطلبات المالية لهم لاسيما وان بند الرواتب والبدلات يستنزف حوالي (90%) من مخصصات التعليم العام المعتمدة في ميزانية الدولة العامة كما تحتل الرواتب والبدلات ومكافآت الطلاب النصيب الأكبر من البند الثاني في ميزانيات مؤسسات التعليم العالي مما

يؤكد أهمية اتخاذ التدابير المناسبة لوضع هدف معدل نسبة معلم /طالب (20:1) موضع التنفيذ حيث انه وفقا للتوقعات المتعلقة بإجمالي أعداد الطلاب وإعداد شاغلي الوظائف التعليمية للعام 1441/40هـ (2020م) فان معدل نسبة معلم /طالب (على افتراض استمرار الوضع الحالي)تعال (11.8:1) لجميع مراحل التعليم بأنواعه

الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم العالي :

في إطار الجهود المبذولة لإيجاد نوع من التوازن بين مدخلات ومخرجات التعليم العالي كماً وكيفاً قامت مؤسسات التعليم العالي بتطوير برامجها بما يتواكب مع التطور العلمي والانفجار المعرفي وحظيت بمكانة علمية متميزة على المستوى العالمي إلا أنه لابد أن يؤخذ في الاعتبار أن ما يواجهه التعليم العالي من طلب متزايد على الالتحاق ببرامجه المختلفة ساهم في اللجوء إلى زيادة الأعداد المقبولة في مختلف مؤسسات التعليم العالي بما لا يتلاءم مع الإمكانيات المتوفرة فيها وهذا لا شك له أثره على الكفاءة الداخلية والخارجية من الناحية الكمية والكيفية وفيما يلي إيضاح لذلك.

الكفاءة الداخلية :تواجه مؤسسات التعليم العالي تحدياً كبيراً يستدعي التفكير الجاد في أيجاد الحلول الكفيلة للتعامل مع النمو المتسارع لاعداد خريجي المرحلة الثانوية وقضية التوسع في الطاقة الاستيعابية لمواجهة هذا النمو المتزايد وقبول اكبر عدد ممكن من هؤلاء الخريجين علماً أن مؤسسات التعليم العالي تستبقل ما يقارب من 80% من أعداد خريجي المرحلة الثانوية وما يعادلها وهذه من أكبر نسب القبول على مستوى العالم ففي كثير من الدول المتقدمة لا تتجاوز نسبة القبول لأكثر من 50% من خريجي التعليم العام، وذلك رغم محدودية الإمكانات والطاقة الاستيعابية وهذا له أثره على الكفاءة النوعية الداخلية نظراً للكلفة المرتفعة للطالب الجامعي واعتماد المؤسسات التعليمية على الدعم الحكومي كما أنه سوف ينعكس على فاعلية البرامج التعليمية والتربوية وكفاءتها نظراً لارتفاع أعداد الطلاب نسبة إلى أعداد أعضاء هيئة التدريس حيث بلغ متوسط نسبة الطالب للأستاذ في الجامعات السعودية في بعض التخصصات (1:31) رغم أن خطة التنمية السادسة استهدفت في تحديد تلك النسبة (1:17) وهذا يؤكد مدى التباين بين الواقع والمأمول وربما يؤثر ذلك سلباً على سير العملية التعليمية وأداء الأستاذ والطلاب في نفس الوقت، كما أنه بتتبع بعض الأفواج في بعض الجامعات وجد أن نسبة التسرب تصل إلى 32% كما أن السنوات المستثمرة في تخريج الطلاب تصل في بعض الكليات ذات الأربع سنوات إلى (8,2) سنه كما أن الضغط على الجامعات يصعب من مهامها في وضع الآلية المناسبة في مراعاة الأنشطة الصفية

وغير الصفية على حد سواء وتوفير المناخ العلمي والاجتماعي المناسب لجذب الطلاب والرفع من أدائهم وتحصيلهم الدراسي مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الرسوب والتسرب فمن المهم جداً الحفاظ على المستويات المتحققة للتعليم العالي ومدى الكفاءة التي تم الوصول إليها فينبغي لبرامج التعليم العالي تلبية حاجة الطلاب وحاجة المجتمع وكفاءة الأشراف الأكاديمي وكفاءة أساليب التعليم وكفاءة الخدمة البحثية وكفاءة أساليب التقويم وكفاءة تقويم البرامج واستخدام التقنيات الحديثة.

الكفاءة الخارجية :يمثل الخريجين والخريجات مؤشراً لمدى كفاءة التعليم العالي وبالنظر إلى أعداد خريجي وخريجات التعليم العالي نجد أنها لا تمثل سوى 43% إذا ما قورن بأعداد الطلاب والطالبات في مختلف البرامج بالإضافة إلى أن هؤلاء الخريجون معظمهم متخصص في مجال نظري ويمثلون أكثر من 80% من العدد الإجمالي للخريجين أما في المجال الطبي لا يمثلون سوى 2.5% وهذا قد لا يتوافق مع متطلبات سوق العمل ولا يخدم برامج التنمية المختلفة والذي يستمد كوادره البشرية المؤهلة والمدربة من التعليم العالي فخطة التنمية السادسة تشير إلى أن أجمالي الداخلين الجدد إلى سوق العمل من خريجي التعليم والتدريب خلال الفترة من 1421/20هـ - 1425/24هـ يبلـغ (760) ألف فرد أي ما يعادل 93% من أجمالي الداخلين إلى سوق العمل ويمثل خريجي التعليم العالي ما نسبته 28.40% منهم وهذا يؤكد الدور الكبير لمؤسسات التعليم العالي في تنمية القوى العاملة من الناحية الكمية بزيادة أعداد الخريجين في مختلف التخصصات المطلوبة ومن الناحية الكيفية بتنويع مجالات التخصص وتأهيل الخريج على أفضل المستويات العلمية والتطبيقية وهذا ما تسعى جاهدة مختلف مؤسسات التعليم العالي إلى تحقيقة بإذن الله. إن دور التعليم العالي في تلبية احتياجات التنمية والتي سبق الإشارة إليها في هذا البحث أثناء الحديث عن وظائف التعليم العالي يعتبر أحد المقاييس الهامة لكفاءة التعليم العالي الخارجية فالعلاقة بين التنمية والتعليم العالي وثيقة ومتبادلة.

وعن مدى مواءمة التعليم العالي السعودي لاحتياجات التنمية الوطنية من القوى العاملة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية توصلت عدد من الدراسات إلى بعض الملامح الأساسية للواقع الحالي للتعليم العالي السعودي وهي :

1- أن التعليم العالي السعودي يعاني من مشكلة عدم مواءمته لاحتياجات التنمية الوطنية من القوى البشرية و أن هناك فجوة بين ما يقوم به التعليم العالي السعودي من أدوار وما ينتظره المجتمع منه.

2- هناك العديد من الجهود الرسمية التي تصب في محاولات وضع الرؤى المأمولة للتعامل مع مشكلة ضعف مواءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات التنمية الوطنية، أبرزها ندوات توظيف العمالة الوطنية في القطاع الخاص، واستراتيجية تنمية القوى البشرية الوطنية والرؤى الاستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد السعودي، وهذه الجهود كلها تنظيرية وتحتاج إلى التفعيل والتطبيق.

3- يواجه التعليم السعودي تحديا كبيرا متمثلا في ضرورة استجابته للمتطلبات التي فرضتها العولمة الاقتصادية، وكذلك الحاجة إلي مواكبة الاتجاهات العالمية في مجال تطور التعليم العالي، كما أن التعليم العالي لم يتخذ الخطوات المناسبة لمواجهة هذا التحدي.

4- أن استجابة التعليم العالي السعودي للتحديات الوطنية والعالمية التي تواجهه تتطلب وضع خطة وطنية شاملة لتحقيق مواءمة هذا التعليم لمتطلبات التنمية الوطنية من القوى البشرية الحالية والمتوقعة في المستقبل ووفقا للرؤى المستقبلية للاقتصاد السعودي ومتطلبات عصر العولمة واتجاهات تطوير التعليم العالي الدولي في القرن الواحد والعشرين وإلزام هذه المؤسسات بالتنفيذ الحرفي لهذه الخطة وتوفير الميزانيات اللازمة لتطبيق هذه الخطة وما يتطلبه تنفيذها من تطوير عام لنظام التعليم العالي والتوسع في البرامج وتنويعها وتجويدها.

كما أن هناك سمات وخصائص ملحوظة في المجتمع السعودي تدل على واقع التعليم العالي في المملكة، وهي ذات انعكاس مباشر على التعليم العالي واقعاً، ومستقبلاً؛ من أهمها :النمو السكاني المتسارع كثرة نسبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي. قلة الفرص الوظيفية والدراسية غير الجامعية لخريجي الثانوية العامة .الرغبة الاجتماعية في الحصول على مؤهل عال للبنين والبنات على حد سواء مجانية التعليم. ارتفاع نسبة الطالبات في التعليم العالي عن الطلاب. تغلب على مخرجات التعليم العالي التخصصات النظرية والتربوية .يعد القطاع الحكومي هو المستهلك الأول لمخرجات التعليم العالي .بناءً على هذه السمات أخذت تعمل مؤسسات التعليم العالي بكامل

طاقاتها الاستيعابية في الوقت الراهن، وبالرغم من ذلك يوجد قرابة (30%) من خريجي الثانوية العامة لم يتمكنوا من الالتحاق بتلك المؤسسات.

التصور المستقبلي للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية:

نظراً لأهمية الكفاءات الوطنية المؤهلة تأهيلاً عالياً في مختلف التخصصات العلمية والنظرية فإن التعليم العالي يحظى بالرعاية والاهتمام وكان له حظ وافر في خطط التنمية التي بدأت من العام 1390هـ وهي بداية الخطة الخمسية الأولى وحتى الخطة الخمسية السابعه التي ستنتهي عام 1425هـ ولا شك أن ما تحقق للتعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص من نمو من الناحية الكمية والكيفية حسب ما اشير إليه من معدلات للنمو من حيث العدد بالنسبة للطلاب والطالبات المقبولين والمقيدين والخريجين وكذلك تنوع البرامج التي بلغت 860 برنامجاً في مختلف الحقول، وفي ظل هذا النمو المتسارع لأعداد خريجي الثانوية العامة تواجه مؤسسات التعليم العالي تحديات مستقبلية تتطلب منها وقفة متأنية لقراءة الواقع بناءاً على معطيات دقيقة لوضع التصورات المستقبلية المناسبة التي يمكن أن تساعد في مواجهة الأعداد المتقدمة من خريجي و خريجات الثانوية العامة وتحقيق الموائمة بين مجالات تأهيلهم على أفضل المستويات وما تتطلبه خطط التنمية وسوق العمل ولذلك تمت متابعة أعداد الطلاب والطالبات خرجي وخريجات الثانوية العامة من العام 1401هـ – 1420هـ.

وبناءاً عليها تم تحديد النماذج المطلوبة لاعداد التصور المستقبلي وقد حققت درجة عالية من الدقة أمكن في ضوئها تحديد الاسقاطات المستقبلية.

بدءاً من عام 1415هـ ظهرت مشكلة القبول بشكل واضح، والمتمثلة في عدم القدرة على استيعاب بعض خريجي الثانوية العامة في الجامعات و مؤسسات التعليم العالي عامة. هذه الظاهرة المتنامية سنوياً دفعت إلى القيام ببعض الدراسات لتوقع أعداد خريجي الثانوية العامة في السنوات القادمة كأساس للتخطيط السليم. وبعد دراسة مستفيضة من وزارة التعليم العالي شملت عدة خيارات لتوقع أعداد خريجي وخريجات الثانوية وجد أن متابعة تطور نسبة من يكمل الثانوية العامة إلى عدد من أعمارهم 18 عام هي أفضل وسيلة للتوقع المستقبلي. حيث إن نمو هذه النسبة يعكس تطور عدة عوامل بمؤشر واحد (توسع التعليم، إقبال الطلاب على إكمال الثانوية، تناقص نسب الرسوب، تناقص فرص الاستيعاب قبل إنهاء الثانوية.... الخ)

وقد بينت الدراسة مدى النمو المتوقع إن شاء الله ففي عام 1425هـ يتوقع أن يصل عدد خريجي الثانوية العامة (318926) منهم (183175) من الإناث ويمثلن 57.44% من الخريجين و (135750) من الذكور يمثلون 42.56% من الخريجين ومن المتوقع أن يتضاعف هذا العدد في عام 1430هـ إلى (603849) منهم (365638) من الإناث ويمثلن 60.55% من الخريجين أما الذكور يصلون إلى (238210) ونسبتهم إلى الخريجين 39.45% وهذا العدد ينمو ويتضاعف حتى العام 1440هـ كما هو واضح من البيانات الإحصائية وهـــذا مؤشر خطير من حيث الكم وكذلك الكيف فمعدلات النمو تزيد كثيراً عن معدلات النمو السكاني في المملكة 3.76% ولكنها بالطبع تقل كثيراً عن الزيادة السكانية من حيث العدد بيد أنه يلاحظ أن هذه الإعداد تتضاعف خلال فترات زمنية قصيرة جداً مما يستدعى اتخاذ الترتيبات اللازمة لمجابهة هذه الأعداد المتضاعفة.

ولتقدير الاحتياج لمؤسسات التعليم العالي في السنوات القادمة ينبغي اخذ جانبين في الاعتبار وهما: الحاجة لتحقيق نسبة معقولة من قبول خريجي الثانوية العامة فى مؤسسات التعليم العالي المختلفة. مع مراعاة نسبة خريجي الثانوية العامة إلى من أعمارهم 18 عاماً. والحاجة إلى تحقيق عدد معقول من المقيدين في التعليم العالي(45%) نسبة إلى الشريحة العمرية (18-24سنة) عام 1440هـ، فإن أعداد من يتوقع منهم التقدم للقبول إلى مؤسسات التعليم العالي ستكون كما في الجدول (11) للطلاب، والجدول رقم (12) للطالبات.

جدول (11) : العدد المقترح قبوله من الطلاب خلال السنوات القادمة

والعدد المفترض من المقيدين.

السنة	توقعات				نسب مقترحة		حاجة الاستيعاب	
	عدد من أعمارهم 18	عدد أفراد الشريحة (18-24)	نسبة الخريجين إلى من أعمارهم 18 سنة	عدد الخريجين	نسبة المقبولين للخريجين %	نسبة المقيدين للشريحة *%	العدد المطلوب قبوله	عدد المقيدين
1425	170,000	1,111,000	67.66%	115,020	84	21	96,617	233,310
1426	173,000	1,138,000	69.92%	120,966	83	22.5	100,402	256,050
1427	176,000	1,163,000	71.88%	126,505	83	24	104,999	279,120
1428	179,000	1,187,000	73.56%	131,681	82	26	107,978	308,620
1429	182,000	1,209,000	75.02%	136,534	82	28	111,958	338,520
1430	185,000	1,228,000	76.27%	141,096	81	29.5	114,288	362,260
1431	188,000	1,246,000	77.34%	145,391	81	31	117,767	386,260
1432	191,000	1,260,000	78.36%	149,659	80	32.5	119,727	409,500
1433	194,000	1,274,000	79.33%	153,900	80	34	123,120	433,160
1434	197,000	1,286,000	80.26%	158,112	79	35.5	124,908	456,530
1435	200,000	1,297,000	81.15%	162,296	79	37	128,214	479,890
1436	203,000	1,307,000	82.00%	166,453	78	38.5	129,833	503,195
1437	206,000	1,317,000	82.81%	170,582	78	40	133,054	526,800
1438	209,000	1,327,000	83.58%	174,683	77	41.5	134,506	550,705
1439	212,000	1,337,000	84.32%	178,757	77	43	137,643	574,910
1440	215,000	1,347,000	85.02%	182,804	76	45	138,931	606,150

جدول (12) : العدد المقترح قبوله من الطالبات خلال السنوات القادمة

والعدد المفترض من المقيدات.

السنة	توقعات				نسب مقترحة		حاجة الاستيعاب	
	عدد من أعمارهن 18	عدد أفراد الشريحة (18-24)	نسبة الخريجات إلى من أعمارهم 18	عدد الخريجات	نسبة المقبولات للخريجين %	نسبة المقيدات للشريحة *%	العدد المطلوب قبولهن	عدد المقيدات
1425	170,000	1,111,000	69.88%	118,794	84	25	99,787	277,750
1426	173,000	1,138,000	71.99%	124,539	83	26.5	103,367	301,570
1427	176,000	1,163,000	73.81%	129,904	83	28	107,820	325,640
1428	179,000	1,187,000	75.38%	134,930	82	29.5	110,643	350,165
1429	182,000	1,209,000	76.73%	139,656	82	31	114,518	374,790
1430	185,000	1,228,000	77.90%	144,111	81	32	116,730	392,960
1431	188,000	1,246,000	78.89%	148,317	81	33.5	120,137	417,410
1432	191,000	1,260,000	79.84%	152,498	80	35	121,998	441,000
1433	194,000	1,274,000	80.75%	156,653	80	36.5	125,322	465,010
1434	197,000	1,286,000	81.62%	160,782	79	38	127,018	488,680
1435	200,000	1,297,000	82.44%	164,886	79	39	130,260	505,830
1436	203,000	1,307,000	83.23%	168,963	78	40.5	131,791	529,335
1437	206,000	1,317,000	83.99%	173,013	78	42	134,950	553,140
1438	209,000	1,327,000	84.71%	177,040	77	43	136,321	570,610
1439	212,000	1,337,000	85.40%	181,040	77	44	139,401	588,280
1440	215,000	1,347,000	86.05%	185,014	76	45	140,611	606,150

استنتاجات مستقبلية بناء على معطيات الجداول السابقة :

1- بناء على هذه الجداول، وحيث أن طاقة القبول الحالية في مختلف مؤسسات التعليم العالي هي قرابة 52 ألف طالب و 65 ألف طالبة فإن هناك حاجة لإنشاء مؤسسات جديدة لزيادة طاقة القبول بمقدار 30 ألف طالب و25 ألف طالبة بحلول عام 1425هـ. و أخرى مماثلة في السنوات العشر التي تليها.

2- من المفترض زيادة تمويل مؤسسات التعليم العالي وتنويع قنوات التعليم وأشكاله بما يتيح تدريس قرابة 100 ألف طالب و 90 ألف طالبة إضافيين خلال الخمس سنوات القادمة. و

كذلك الاستمرار في افتتاح مؤسسات تعليمية طاقتها الاستيعابية 40 ألف طالب وطالبة في كل سنة.

3- يجدر التأكيد على أن الإحصاءات تشير إلى تدني نسبة الطلاب المقيدين في برامج التعليم العالي ذات السنتين مقارنة بتلك البرامج ذات الأربع سنوات وكذلك زيادة عدد المقيدين في برامج العلوم الإنسانية على حساب برامج العلوم التطبيقية. و ينبغي محاولة تعديل تلك النسب في المستقبل عند إنشاء مؤسسات أوبرامج جديدة

4-إن جميع ما ورد في الجدولين 11 و 12 يختص باستيعاب الطلاب في قنوات التعليم العالى دون التطرق لمؤسسات التدريب المهني. والتي ينبغي زيادتها أيضا (السلطان، 1423هـ).

وبناء على ماسبق من توضيح للواقع وعرض لصورة المستقبل يتأكد لنا الحاجة الماسة إلى الرؤية الاستراتيجية. ولكن قبل ان نعرض هذه الأستراتيجية المقترحة نشير الى أهم القضايا والتحديات وذلك لمزيد من التأكيد على أهمية التعليم العالى وأهمية الأستراتيجية.

القضايا والتحديات الرئيسة:

يواجه التعليم العالي في المملكة العربية السعودية قضايا وجب عليه مراعاتها، وتحديات لابد من تجاوزها، فالتوجهات الحديثة من زيادة الطلب على التعليم، وتعدد أساليب التعليم عن بعد، وامتداد فترة التعليم ليكون على مدى الحياة، بالإضافة إلى بروز تخصصات جديدة، ودخول أساليب التعلم الالكتروني، والحاجة إلى المعلومات الدقيقة والمعايير لضمان جودة نوعية التعليم. كما ظهرت الحاجة إلى تقويم أنشطة التعليم العالي، والحاجة إلى اعتماد مؤسساته، وتزايد مؤسسات التعليم العالي داخل المملكة وخارجها، وحاجة المستفيدين من الطلبة وأولياء أمورهم إلى توفير معلومات وتقديم النصح والإرشاد فيما يخص المستوى الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي، كما تغيرت طبيعة احتياجات سوق العمل والمهارات التي يتطلبها من خريجي الجامعات في مختلف التخصصات. من بين أمور أخرى. كما برزت تحديات أخرى منها زيادة التكلفة في التعليم، ووجود منافسة من مؤسسات تعليم عال أجنبية، والحاجة إلى مراعاة برامج التعليم العالي لمتطلبات العولمة الاقتصادية، والحاجة إلى الانتشار الجغرافي للتعليم، وزيادة مشاركة قطاعات اكبر من المجتمع في التعليم العالي، ومعالجة النسب غير الملائمة للرسوب والتسرب، من بين أمور أخرى. وقد عملت الوزارة على التعامل مع هذه التوجهات والتصدي لهذه التحديات بزيادة الفرص المتاحة في التعليم العالي، وتنويع مؤسساته، وإتاحة الفرصة لمشاركة القطاع الخاص في التعليم العالي وتطوير

متطلبات البرامج ومتطلبات القبول، والالتزام بمتطلبات الجودة ولضمان النوعية والأخذ بما تحتاجه هيئة التقويم والاعتماد الأكاديمية، واستخدام نتائج اختبارات المهارات التي يعدها المركز الوطني للقياس والتقويم وإنشاء صندوق التعليم العالي، لدعم إمكانات الجامعات التعليمية، والبحثية. كما عملت الوزارة على توفير معلومات عن الجامعات الأجنبية التي توفر تعليما مناسبا وبمستوى مقبول، وضعت شروطا لمعادلة الشهادات الجامعية. وتساهم الوزارة في الاجتماعات الإقليمية على المستويين الخليجي والعربي وعلى المستوى الدولي في العمل على بناء أسس لمعادلة الشهادات الجامعية والدرجات المختلفة للتعليم فوق الثانوي، وعلى وضع أدلة أو أطر معايير مشتركة للتقويم والاعتماد الأكاديمي.

ولازال التعليم عموما والتعليم العالي خصوصا من الأولويات التي تعني الدولة بتطويرها ومساعدتها على التعامل مع التوجهات الحديثة، والتصدي للتحديات بكفاءة عالية وتخطيط سليم وتعمل الوزارة بالتنسيق مع مجلس التعليم العالي وبموافقة من مجلس الوزراء على وضع خطة طويلة المدى للتعليم فوق الثانوي في المملكة يغطي الفترة من 1425هـ وحتى 1450هـ.

وباعتبار ان المملكة العربية السعودية واحدة من دول مجلس التعاون الخليجي الرئيسة هناك عدد من القضايا و مجموعة من التحديات التي فرضتها العديد من المتغيرات والمستجدات على الساحة الدولية التى توصلت اليها دراسات مختلفة، ويمكن اختزال التحديات في العولمة والتقانة العالية والانفتاح الإعلامي والانفجار المعرفي والمعلوماتي، والتكتلات الاقتصادية والثقافية. ونظرا لأن المملكة العربية السعودية لا يمكنها تجنب تلك التحديات بسلبياتها وإيجابياتها، ولا العيش في معزل عنها، فلابد من التعامل المتوازن معها و لابد أن يعيها راسمو سياسات التعليم وواضعو خططه الاستراتيجية و نشير بشكل مختصر لأبرز تلك التحديات:

1-التحدي السياسي:

يكمن التحدي السياسي في تداعيات العولمة وما تحمله من مضامين، إضافة إلى ما تشهده المنطقة من أحداث متلاحقة وما تفرزه من تداعيات سياسية وعسكرية كأحداث العراق وغيرها.

وعلى الصعيد الداخلي هناك التوجه نحو توسيع المشاركة المجتمعية وإنشاء المجالس البلدية والنيابية كلها ترتبط بوجود مجتمع متعلم. مما يلقي حملا ثقيلا على الأنظمة التعليمية والتربوية بدول المجلس.

2- التحدي الاقتصادي:

يبرز التحدي الاقتصادي الذي تواجهه المملكة العربية السعودية من خلال عدد من القضايا من أهمها:

- استمرار هيمنة الموارد الأحادية على مصادر توليد الدخل (الغاز والنفط الطبيعي)المقترن بظاهرة التذبذب في الأسعار على المدى القريب والنضوب على المستوى البعيد.
- اختلال سوق العمل والاعتماد على العمالة الوافدة على حساب تأهيل وتوظيف العمالة الوطنية.
- قيام الركائز الاقتصادية لدول مجلس التعاون على التنافس المبني على مبدأ التشابه لا التكامل.
- الآثار الاقتصادية المترتبة على العولمة.
- ارتفاع معدلات نسب النمو بين المواطنين.
- ويحمل ذلك الكثير من التحديات لمنظومة التعليم كتوفير الموارد والإمكانيات المالية لمقابلة الطلب على التعليم في جميع مستوياته. وكذلك الحاجة إلى تطوير المؤسسة التعليمية لتعزيز المواءمة بين مخرجاتها واحتياجات سوق العمل من الموارد البشرية.

3-التحدي الاجتماعي الثقافي:

1. أسهم عدد من العوامل كالطفرة الاقتصادية، والاعتماد على العمالة الأجنبية ذات الثقافات المتباينة، والانفتاح الإعلامي والتقدم الهائل في مجالات الاتصالات في ظهور تداعيات سلبية على مواطني المملكة كضعف الترابط الأسري، والضعف التربوي وتلاشي كثير من الإرث الثقافي القيمي. مما يتطلب من القائمين على التعليم مواجهة تلك التغيرات من خلال مناهجها التعليمية.

4- التحدي العلمي والتقني :

إن التسارع المذهل للثورة العلمية والتقنية المعلوماتية وتطبيقاتها في البلدان الصناعية وتأثيراتها المتلاحقة في مجالات الاتصالات والمعلومات. يشكل تحديا كبيرا أمام دول المجلس، ولعل أكثر قطاعات المجتمع ارتباطا بالتحديات العملية والتقنية هو القطاع التعليمي الذي هو مسئول عن الإسهام في ذلك من خلال تأهيل الكوادر العلمية والمهنية، وتوظيف تلك التقنية من أجل بناء مجتمع متعلم.

ونشير هنا بإيجاز إلى أهم ملامح بعض القضايا المهمة والتي تعاني منها أنظمة التعليم العربية عموما وتشمل المملكة العربية السعودية :

- عدم فاعلية وكفاءة الأنظمة التعليمة العربية في تحقيق الفرص التعليمية لمن هم في سن التعليم ؛ لاسيما ما يتعلق منها بالمرأة العربية، وارتفاع نسب الهدر التربوي مع العجز في سد منابع الأمية، وضعف المواءمة بين نواتج التعليم واحتياجات التنمية ومتطلبات سوق العمل، وبالتالي قصور هذه الأنظمة عن تكوين المجتمع المتعلم المنتج.
- اختلال التوازن بين أنواع ومراحل التعليم المختلفة، وبين التخصصات النظرية والعلمية والتقنية، وسوء توزيع الخدمات التعليمية بين المدن والقرى والتجمعات السكانية المختلفة.
- ارتفاع الإنفاق التعليمي، وعدم تنويع مصادر التمويل، وضعف المشاركة المجتمعية على وجه العموم والقطاع الخاص على وجه الخصوص.
- ضعف الإمكانات البشرية من حيث تأهيل وإعداد شاغلي الوظائف التعليمية، وتدني مستوى التجهيزات المادية، وعدم توفير مواصفات مواصفات الحد لأدنى من المباني المدرسية القادرة على استقبال التقنيات التعليمية؛ وعلى وجه الخصوص تقنيات الاتصالات والمعلومات.
- غياب الرؤية القيادية والعمل الاستراتيجي والمؤسسي، وعدم التوازن بين الصلاحيات والمسئوليات الممنوحة لمختلف مستويات الإدارة، والإفراط والمبالغة في المركزية في عمليات التخطيط والإشراف والتنفيذ وضعف الصلة بين السياسات واللوائح والأنظمة التعليمية وتطبيقاتها في الميدان التربوي.

- ضعف المناهج والبرامج التعليمية وغياب النظرة التكاملية الشمولية للعملية التعليمية، وقلة الإبداع التعليمي والإداري والتجديدات التربوية، وعدم الركون إلى نظام شامل للتقويم والمحاسبية.

الإستراتيجية المقترحة للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية

للإستراتيجية مهام وخطوات وجب التأكيد عليها لبيان مدى حاجة التعليم العالى اليها واتباعها لضمان نجاح خطوات التطوير المستهدفة وهى :

- تعطي الفرصة لتقويم المرحلة السابقة من خلال المسح البيئي الشامل والوقوف على نواحي - القوة والضعف في النظام التعليمي والتحديات التي تواجهه.
- التوجيه المثمر للجهود والموارد واستثمارها بشكل أفضل.
- تعزز دور الحكومة والمؤسسات المعنية في تحديد الأولويات وفق دراسة علمية منهجية.
- تساعد في ابتكار طرق وآليات عمل جديدة تحسن من مستوى الأداء.
- تحدد مجالات التغيير والتحديات التي تواجه النظام التعليمي ووضع الحلول المناسبة لعلاجها.

إن الإصلاح التعليمي وحده لا يكفي لنهضة المجتمعات بل لابد من حركة إصلاح مجتمعي في جميع المجالات، فتعليم المستقبل يحتاج لمجتمع المستقبل، ومجتمع المستقبل بحاجة لرؤية مستقبلية.

الرؤية:

هي الصورة التي يرسمها قائد المؤسسة التربوية ويراها ويتطلع إلى ما سيكون عليه التعليم في المملكة العربية السعودية وما يجب أن يكون عليه بحلول عام 1440 هـ إذا ما تم إعمال مجموعة من المفاهيم والإجراءات.

ضوابط الرؤية:

1. أن تكون مستقبلية التوجه
2. أن تتوافر لها القواعد التنفيذية المدربة والمؤمنة بمنهجية التخطيط الاستراتيجي
3. أن تتوافر لها هيكلة تنظيمية مرنة.
4. إطلاع الجميع والتحاور بشأنها

5. يتوافر لها الدعم المالي الحكومي وغير الحكومي على السواء.

الأهداف الإستراتيجية

هي توقعات مستقبلية للتعامل مع القضايا ومحاولة لترجمة الألتزامات الأساسيه التى فرضتها الرؤيه والرسالة والمبادىء المعلنه

البرامج و المشروعات(السياسات):

فهي إجراءات تنفيذية للتعامل مع المشكلات التي هي إفرازات القضايا الاستراتيجية وهي ترجمة للالتزامات الأساسية التي تمليها الرؤية والرسالة والمبادئ المعلنة.

إن وجود رؤى وأهداف مشتركة وعمل جماعي لتحقيق تلك الرؤى والأهداف هو من أهم ما يميز المنظمات الناجحة مع ضرورة أن يشارك الجميع في صنعها حتى يشعروا بالانتماء لها ويعملون لتحقيقها. ويمكن تحديد الأهداف الاستراتيجية كما يلي :

المرتكزات و المحاور الاستراتيجية:

نعني بالمرتكزات مجموعة من المبادئ والثوابت ذات الصلة الوثيقة بطبيعة ووظيفة النظام التعليمي في المجتمع.حيث أن التطوير والارتقاء بمنظومة التعليم عموما والتعليم العالي خصوصا يستلزم التأكيد على عدد من المرتكزات، فقد تتعثر كل المحاولات التطويرية والتكاملية يوم أن تفتقد تلك المرتكزات. ومن أبرزتلك المرتكزات :

1- الدعم السياسي (الإرادة السياسية):

يتطلب نجاح أي استرتتيجية ولا سيما الإستراتيجية التي تكون على مستوى الدولة أو أحد قطاعاتها المركزية أو على مستوى عدد من الدول، دعما سياسيا من قياداتها.

فغالبا ما يعتري تنفيذ تلك الخطط معوقات وصعوبات(مادية أو تنظيمية أو اجتماعية) قد تحول دون تنفيذ تلك الخطط بالشكل المطلوب، ويصعب تجاوزها بدون الدعم السياسي ومن أبرز تلك المعوقات التي تتطلب دعما سياسيا:

- المعوقات المالية: فقد لا تفي ميزانية الجهة المنفذة بمتطلبات تنفيذ الخطة أوقد لا يسمح نظامها بطريقة الصرف.

- معوقات نظامية: قد تكون أنظمة المؤسسة التعليمية والأكاديمية الرسمية لا تسمح بإجراء التعديلات والتغييرات التي يتطلبها تنفيذ الخطة.
- معوقات مع الجهات والأنظمة الأخرى : نتيجة للتداخل الذي يحدث بين الجهات والقطاعات المعنية فعلى سبيل المثال قد يتطلب تنفيذ الخطة التربوية تخفيض أنصبة المعلمين من أجل التدريب والتطوير المهني وإدراجهم في دورات تدريبية ،مما يتطلب تعيين عددا من المعلمين إلا أن ذلك يقابل بالرفض من وزارتي الخدمة المدنية والمالية.
- معوقات مجتمعية: نتيجة لرفض المجتمع لنواحي التطوير ومقاومة التغيير، فيستدعي الأمر دعما سياسيا.
- قد يتطلب تنفيذ الخطة تكاملا مع مؤسسات تربوية وحكومية أخرى وإحالة بعضا من.البرامج والمشروعات إليها مثل المؤسسة العامة للتدريب الفني ووزارة الصحة و ووزارة الإعلام ووزارة التربية والتعليم مثلا، وقد يصعب تجاوب تلك المؤسسات بدون الدعم السياسي

3- التخطيط الاستراتيجي :

يقصد بالتخطيط الاستراتيجي مجموعة من المفاهيم والإجراءات والأدوات المصممة لجعل القادة والمديرين والمخططين يفكرون ويقدرون (ينفذون)بطريقة استراتيجية ,إن التخطيط الاستراتيجي يسعى لإيجاد مستقبل أفضل للأفراد والمجموعات والمنظمات والمجتمعات. فهو يحدد الغاية ويبرر الوسيلة .

ومن الأهمية بمكان أن يتم العمل التربوي وفق رؤية تربوية واضحة وأن يبنى على خطط استراتيجية تستوفي كافة عناصرها وتعد إعداد علميا سليما.

4-التطوير المؤسسي:

يقتضي هذا المرتكز الاستراتيجي استكمال وتطوير البُنى التحتية والمؤسسية للنظام التعليمي ليزداد مردوده الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ويصبح قادراً على الاستجابة بكفاءة وفعالية لتحديات الحاضر ومشكلاته، ويواجه تحديات المستقبل ومحاذيره ويتكيف مع التغير واتجاهات التطور محلياً وإقليمياً وعالمياً. إن تحسين عناصر الجودة النوعية في النظام التعليمي يقتضي الاهتمام بمدخلاته وعملياته (الأهداف المناهج والمواد التعليمية، المعلم وكفاياته التدريسية، منهجيات وأساليب وأدوات التقويم)، وذلك من أجل إعداد جيل من المبدعين القادرين على الإبداع

والابتكار، وبناء المجتمع المنتج المتقدم في سائر نواحي الحياة، والمعتمد في قوته وتنميته على أسس العلم والمعرفة والتقانة وثوابت تراثه الحضاري الأصيل. كما يتطلب على مستوى البيئة الخارجية للنظام التعليمي - تحرير إجراءات التمويل والأخذ بالأنظمة الحديثة في الموازنات مثل موازنة الأداء، والقائمة على أساس تنفيذ مشروعات محددة للتطوير، كما لا بد من تيسير القواعد والإجراءات الإدارية حتى تتمكن القيادة التربوية من الوفاء بالتزامها أمام المجتمع وتحقيق الأهداف الاستراتيجية المنشودة بكفاءة وفعالية، وعلى مستوى البيئة الداخلية فإن هذا المحور يقتضي تطوير البنى المؤسسية واستحداث آليات مناسبة ومدربة لتنفيذ مشروعات وبرامج التطوير التعليمي.

5-التطوير المهني:

يتأثر مستوى العملية التربوية والتعليمية بعدة عوامل بشرية ومادية، ولكن دور المعلم فيها هو العامل الرئيس، وبحكم كونه مخططا للموقف التعليمي وموجهاً لنشاط الطالب فيه ومقوماً له. ويكتسب دور المعلم في مشروعات التطوير التربوي أهمية أكبر، حيث يتوقف مصير التطوير على مدى فهمه لأهدافه واقتناعه بجدواه وتمكنه من تطبيقه، وقل مثل ذلك عن الأستاذ الجامعي. لذلك تأتي مسألة التنمية المهنية للمعلمين، ونظرائهم المشاركين في العملية التربوية، من أبرز أولويات العمل التربوي في الحاضر والمستقبل. ولا تحقق أهداف التنمية المهنية للمعلمين إلاّ بتحديد كفاياتها ووضع آليات العمل الفعالة التي تساعد على تشخيص مستويات أداء المعلمين والقيام ببرنامج ونشاطات التأهيل المهني بصورة مستمرة.

6- الاستقلالية ومنح الصلاحيات:

إن تفويض الصلاحيات هو الوسيلة التي تستخدم لمنح سلطات معينة لمختلفة مستويات النظم الإدارية، وتحديد الإطار الذي يمكن لكل منهم العمل فيه، وذلك لتيسير عملية اتخاذ القرار عند مستواه الأنسب.

كما أن عملية توزيع الصلاحيات في التعليم أحد الحلول العلمية والعملية لعلاج مشكلات إدارية مزمنة، وذلك من أجل تحرير النظام التعليمي.

7- المسئولية المجتمعية تجاه التعليم:

التعليم مسئولية مجتمعية مشتركة، تتطلب إيجاد روابط وعلاقات متبادلة بين المؤسسة التعليمية وعناصر البيئة العامة والخاصة بها

مما يستدعي المدرسة والجامعة بأن تفتح قنوات التواصل مع أهالي المتعلمين وسائر أعضاء المجتمعات المحلية، وأن تدعوهم للمشاركة الفاعلة في شؤون التربية والتعليم، فضلا عن طلب مشاركتهم في متابعة ومدى تعليم أولادهم وتقدمهم. ويجب أن تكون الشراكة بين المدرسة والجامعة من جهة والمجتمع عامل لتحسين نوعية التعليم لا أداة لنزع المسؤولية من الدولة أو المعلمين.

8- الشراكة مع مؤسسات المجتمع وقطاع الأعمال:

المشاركة والمساهمة والدعم المجتمعي للتعليم مطلب ملح، وهذا يقتضي زيادة حجم المشاركة المجتمعية في تخطيط وتمويل وإدارة التعليم تحقيقاً لمبدأ التعليم حق للجميع وأن التعليم شأن مجتمعي، مما يؤدي إلى تكامل التعليم العام والتعليم الخاص والتعليم العالي، و تكامل التعليم الرسمي وغير الرسمي والبحث عن مصادر إضافية لتمويل التعليم وتطويره وتحسين جودته النوعية.

إن مشاركة المؤسسات المجتمعية سواء كانت مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالمنزل والأسرة والمسجد والإعلام، أو مؤسسات الإنتاج والأعمال باتت ضرورة أساسية لكل من الطرفين (قطاع التعليم ومؤسسات المجتمع)، إن من شأن هذه الشراكة المتبادلة بين القطاعين أن تؤدي، على وجه التحديد، إلى تنويع مصادر التمويل وتحسين مدخلات سوق العمل من خلال تحسين نواتج التعليم، وتحقيق الترابط والتكامل بين مراحل التعليم العام والعالي، وبرامج التعليم الفني والتدريب المهني من جهة، وبين احتياجات ومهارات سوق العمل من جهة أخرى.

كما أن مثل هذه العلاقة توطد أواصر الروابط البينية للمؤسسات التعليمية (تعليم عام، عالي، فني) ومؤسسات التنشئة الاجتماعية لتوحيد الجهود نحو تحقيق المواطنة وبناء المجتمع المتعلم في الدول.

وقد ذكر دون ديفيز أن استراتيجيات القرن العشرين تتطلب وجود مجتمعات التعلم: التي من صفاتها:

مجتمع التعلم هي المجتمعات التي تستعمل كل مواردها، المادية والفكرية، النظامية وغير النظامية، في المدرسة وخارجها وذلك وفقا لجدول عمل يدرك كل قدرة كل فرد على النمو والاشتراك مع الآخرين.

9- تقويم الأداء والمحاسبية والاعتماد الأكاديمي:

إن إيجاد نظام تقويمي فعال لمختلف المستويات الإدارية والتعليمية، يكون أداة فاعلة تشخيص أوجه القصور والعمل على علاجها وتفاديها، والتعرف على أوجه القوة والعمل على دعمها وتعزيزها، أحد المتطلبات الهامة لمنظومة التعليم إلا أن ذلك يتطلب دعما بشريا وماديا وثقافيا، إضافة إلى توفير معلومات شاملة يعتمد عليها في تطبيق مبدأ المحاسبة والمساءلة التعليمية.

كما أن تحديد الكفايات التعليمية والمهنية يعتبر محكا أساس للمحاسبة، وتتضمن الكفايات مجموعة من المعارف والمهارات والقيم المطلوب توافرها لمستوى تعليمي أو وظيفي محدد، وفقا لأهداف ومهام محددة، وبالتالي فإن القصور في تحقيق المستوى المطلوب يستدعي المساءلة والمحاسبة. وقد أكدت توصيات ندوة تنمية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية 1425 هـ على ضرورة تطوير معايير جودة التدريس في مستوى التعليم العالي، والاستفادة من خبرات مؤسسات الاعتماد الأكاديمي.

10- التنسيق والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي على المستوى القطري وعلى المستوى الخارجي:

لتحقيق ذلك المرتكز يمكن أن نشير إلى أمرين هامين ينبغي أن تتم العمل بهما على المستوى القطري وعلى مستوى الخارجي:

1- إعادة هيكلة المراحل التعليمية من أجل تحقيق التكامل بينها، فلا بد من تحقيق التكامل بين حلقات التعليم : العام والفني والجامعي والتقني، وعلى جميع المستويات، وإصلاح أي خلل هيكلي يوجد في أي حلقة من حلقات التعليم، حيث إن ذلك يؤثر على كفاءة وفعالية الحلقات الأخرى. ومن شأن هذا التكامل أن يؤدي إلى نجاح جهود التعليم في بناء البشر، والارتقاء بمستوى المورد البشري، ويعظم حجم مشاركته في جهود التنمية واستفادته من ثمارها، فالإنسان هو وسيلة التنمية وغايتها معاً.

2- المقاربة الكلية :النظرة الشاملة إلى كل إلى كل شؤون التربية والتعليم في المؤسسات التعليمية وخارجها في المجتمع، أي الإحاطة التامة بكل ما يجري من تربية وتعليم، بغية فهم العلاقات القائمة بين مختلف الهيئات والجهات التي تقوم بأنواع من التربية والتعليم، وتنسيقها وتحقيق تآزرها لاستيفاء المطلوب إنمائيا.

مرتكزات التطوير
الدعم السياسي
الرؤية
التخطيط الاستراتيجي
التطوير المهني
الاستقلالية ومنح الصلاحيات
االمسئولية المجتمعية
الشراكة مع مؤسسات المجتمع
تقويم الأداء
التنسيق والتكامل

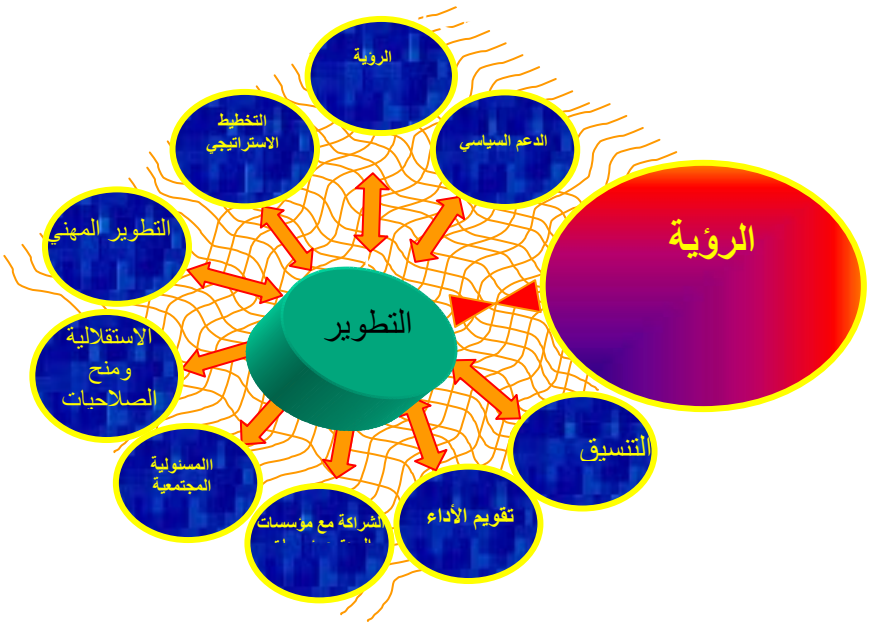

الاستراتيجية المقترحة

الرؤية

يقترح الباحث رؤية استراتيجية للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية، تلبي التطلعات المجتمعية وتعمل على تحقيق الفعاليه، فيما يلى:

يتطلع التعليم العالي في المملكة العربية السعودية خلال السنوات القادمة وبحلول عام 1440 هـ بمشيئة الله سبحانه وتعالى أن يصبح قادرا على الارتقاء بأدائه و تطوير كفاءته الداخلية والخارجية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقيام بدوره بأقل تكلفة في مدخلاته وعملياته وأعلى جودة في مخرجاته وإيجاد بيئة تقنية محلية تضع المجتمع السعودي في عصر المعلومات وذلك من خلال الاستخدام الأمثل لموارده المادية والبشرية المتاحة، والتحديث المستمر، في برامجه وتخصصاته بما يتلاءم مع التطورات والاتجاهات العلمية والتقنية العالمية وقدرته على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

الرسالة:

إعداد مواطنين أكفاء مؤهلين علمياً وفكرياً تأهيلاً عالياً لأداء واجبهم في خدمة دينهم ووطنهم، وإتاحة الفرصة أمام المؤهلين للدراسات العليا في التخصصات العلمية المختلفة والمطلوبة

وتفعيل دور الجامعات وجميع مؤسسات التعليم العالى القادرة للقيام بالبحث العلمي ورفع مستوى الفكر العلمى الموجة لخدمة أغراض التنمية الوطنية، بالإضافة إلى القيام بمهام خدمة المجتمع.

الأهداف الاستراتيجية للتعليم العالي :

1. زيادة القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي بنسبة 50%، باستحداث جامعات وكليات وأقسام جديدة.
2. الحد من ظاهرة الرسوب والتسرب لتصل إلى ما نسبته 25 % من وضعها الحالي.
3. التوسع في إنشاء كليات المجتمع بمعدل 20 كلية في كل خطة خمسية 0
4. التوسع في إنشاء الجامعات الأهلية بحيث تستوعب 25 % من إجمالي الطلاب.
5. تحسين مخرجات مؤسسات التعليم العالي(الجودة).
6. مواكبة التعليم العالي السعودي للاتجاهات الدولية المستقبلية لتطوير التعليم العالي.
7. التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس 0
8. دمج وتطوير مؤسسات التعليم العالي (فوق الثانوي) في وزارة التعليم العالي، وتوحيد الإشراف الأكاديمي عليها.
9. التكامل بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص.
10. مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات التنمية وسوق العمل.
11. تنويع مصادر تمويل التعليم العالي الحكومي عن طريق الأوقاف والهبات ودعم القطاع الخاص والمشاركة المجتمعية والاستثمار الذاتي، ليغطي 30 % من الميزانية.

وفيما يلى اهم هذه الأهداف والبرامج والمشروعات(السياسات) التى تسعى لتنفيذها.

أولا : القبول وزيادة القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي.

السياسات التي ستساهم في تحقيق هذا الهدف :

1- ربط سياسة القبول في الجامعات بخطط التنمية، وتلبية احتياجات المجتمع، مع المحافظة على الدور العلمي الأساسي للجامعات.

2- الكشف عن القادرين على الاستمرار في الدراسة الجامعية بنجاح، للحد من الفاقد التعليمي والهدر المالي.

3- تحديد التخصصات الأكثر مناسبة لقدرات الطلبة واستعداداتهم.

4- إجراء الدراسات والبحوث بشكل مستمر، لتقويم وتطوير اختبارات القبول المستخدمة، وقياس مدى فاعليتها في الكشف عن القدرات والاستعداد الحقيقي للطلبة.

5- تسهيل إجراءات القبول، التي تشمل : طريقة تقديم طلبات الالتحاق، والمواعيد الزمنية، وإعلان النتائج، وتقليل معاناة الطلبة، وذلك بالعمل على التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي من خلال " مكاتب التنسيق اللامركزية " في كل مؤسسة، وبالاستفادة من التقنية الحديثة في مجال الحاسب الآلي في هذا المجال، لتحقيق عدم تكرار قبول الطلبة في أكثر من مؤسسة في آن واحد.

6- الاستفادة من النظام الآلي لتطبيق معايير القبول المستخدم في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

7- إجراء دراسات تتبعية لعدد من الطلبة في أثناء دراستهم في مؤسسات التعليم العالي، من لحظة دخولهم حتى تخرجهم، لتحديد سلبيات وإيجابيات الإجراءات المعتمدة للقبول، وعرض النتائج في الندوات الدورية حول القبول، للاستفادة منها.

8- العمل على إيجاد الحوافز والإغراءات المناسبة التي تسهم في توجيه المتفوقين والمتميزين من خريجي المرحلة الثانوية وفق رضاهم واقتناعهم، على مختلف الكليات والتخصصات، بشكل متوازن، وذلك لتحقيق التوازن في البنية الفكرية لخريجي الكليات، وعدم الإخلال بالبنية الفكرية والثقافية بركنيها الإنساني والطبيعي، وبما يلبي احتياجات المجتمع، ويخدم مسيرة التنمية.

9- التأكيد على الجهات المعنية بالتعليم العام، بنين وبنات، بتوظيف أساليب الكشف عن الميول وتنميتها، ابتداء من المرحلة المتوسطة، لمساعدة الطلبة على اختيار التخصص المناسب فور التخرج من المرحلة الثانوية.

10- الاستفادة من خبرة بعض الجامعات الأجنبية في تطبيق الأسلوب المرن (تعليم الدارس أينما كان موقعه) باستخدام التقنيات الحديثة، والتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي، لاقتسام مسؤوليات تقويم مكتسبات الدارسين.

11- العمل على فتح المزيد من برامج " الدبلوم " التي تقدم من قبل الجامعات، ومراكز التدريب المهنية والفنية التي تقدم من قبل القطاع الخاص بطريقة التلمذة الصناعية، وفق دراسة دقيقة وتنسيق بين المؤسسات المعنية، وحث هذه الجهات على زيادة طاقتها الاستيعابية.

12- التوعية الإعلامية بأهمية المهن الفنية والحرفيـة، وأنها يمكن أن تكون ذات عوائد مجزية، ولا تتطلب تعليما أكاديميا عاليا.

13- تطبيق نظام التعليم التعاوني بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التشغيل، لتحقيق أعلى مستوى ممكن من التكامل بين الجامعات وجهات العمل، لإعداد الدارسين.

14- التوسع في فتح المزيد من : كليات المجتمع، من كليات طب المجتمع، والكليات الصحية، لاستيعاب أكبر عدد ممكن ممن لم يوفقوا في القبول في الجامعات، وأيضا لسد حاجة المجتمع من المؤهلين في هذه المجالات.

15- التوسع في إنشاء كليات أهلية، وفقا للوائح الصادرة بحقها، ليلتحق بها غير المقبولين في المؤسسات الحكومية، مع عدم المغالاة في الرسوم الدراسية.

16- إجراء بعض التعديلات في مناهج التعليم العام، بحيث يمكن إعداد الطالب : إما للحياة العملية، وإما لإكمال مسيرته في مؤسسات التعليم العالي.

17- زيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات القائمة حاليا، عن طريق إشراك القطاع الخاص بطريقة مناسبة لدعم الموارد المالية لها.

الهدف الثاني : المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل

السياسات التي ستسهم في تحقيق هذا الهدف :

1- أن تقوم المؤسسات التربوية خصوصا الجامعات بإجراء دراسة دورية تعمل على توقع احتياجات سوق العمل من الأيدي العاملة.

2- توثيق العلاقة بين احتياجات سوق العمل وسياسات القبول في المؤسسات التعليمية المعنية.

3- العمل على توفير وحدات للتنسيق الإداري والفني داخل لجامعات تستهدف زيادة فاعلية الاتصال بجهات العمل الحكومية والأهلية.

4- مشاركة القطاع الخاص في وضع الخطط الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي ليكون هناك مواءمة بين المخرجات التعليمة وحاجة سوق العمل.

5- التركيز على الإرشاد والتوعية المهني لتوجيه الطلاب نحو التخصصات المطلوبة في سوق العمل.

6- تطبيق أساليب "التعليم التعاوني" لإزالة المعوقات والأسباب المؤدية إلى تدني مستوى توظيف خريجي النظام التعليمي في المؤسسات الخاصة.

7- متابعة العمل في برنامج " إعادة التأهيل للتخصصات التربوية" بالتنسيق مع الجامعات ووزارة المعارف ووزارة الخدمة المدنية.

8- توعية المجتمع بأهمية سوق العمل كمجال لتوظيف الشباب وذلك من خلال الوسائل المختلفة ومن أبرزها الإعلام بكافة أشكاله ووسائله.

الهدف الثالث : تحسين نوعية التعليم العالي

السياسات التي ستسهم في تحقيق هذا الهدف :

1- إيجاد هيئة للاعتماد الأكاديمي بغرض اعتماد برامج المؤسسات الحكومية والخاصة وتكون أداة ضبط ومرجع معلوماتي وتخطيطي عن الجديد في البرامج والتخصصات التي يحتاجها سوق العمل

2- إستخدام التقنيات الحديثة في كافة مجالات العملية التعليمية

3- تحسين البيئة التعليمية وذلك باستكمال بناء المقرات الدائمة للمؤسسات التعليمية

4- تنمية الموارد البشرية من أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم

5- تنمية القدرات والمؤسسات البحثية والدخول بقوة في عالم البحث العلمي التطبيقي

6- تبني خطة وطنية شاملة لمؤسسات التعليم العالي وفقاً لاحتياجات كل منها تستهدف زيادة أعداد أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعيدين والفنيين بما يتناسب مع أعداد الطلبة المتجهين إلى تلك المؤسسات

7- إكساب الخريجين المهارات الأساسية (الاتصال،التقارير، اللغة) ومراجعة الخطط الدراسية بما يحقق ذلك

8- استخدام أسلوب إعادة هندسة العمليات الإدارية، والتوصل إلى بناء نموذج عمل جديد أقل تكلفة وأفضل أداء، يعمل على التخلص من الهدر وترشيد النفقات، ويؤدي إلى الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة للوحدات الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي.

9- استخدام إمكانيات تقنيات المعلومات والاتصالات (ICT) في الجامعات، لرفع كفاءة وجودة وفعاليات الخدمات التعليمية والتعلم والتدريب المستمر مدى الحياة.

الهدف الرابع : تنويع مصادر تمويل التعليم العالي

السياسات التي ستسهم في تحقيق هذا الهدف :

1- إعادة تنظيم المكافآت واستغلال العائد لدعم التعليم العالي (الحكومي / الأهلي)

2- تشجيع المؤسسات التعليمية والبحثية بتقديم خبراتها الاستشارية والبحثية للمؤسسات الإنتاجية والاقتصادية مقابل تمويلها نظير هذه الخدمات

3- إسهام القطاع الخاص والأوقاف والمؤسسات العامة في توفير الفرص التعليمية.

4- دعم التعليم الأهلي ليصبح رافدا للتعليم العالي الحكومي

5- زيادة الموارد المالية للمؤسسات عن طريق مجهوداتها الذاتية عقود التدريب، برامج خدمة المجتمع والتعليم المستمر،برامج إعادة التأهيل، ووضع الرسوم للحصول على خدماتها التعليمية

6- ترشيد الإنفاق، وتحسين الكفاءة الداخلية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي بشكل عام (أي بتخفيض تكلفة الطالب)

7- زيادة مخصصات التعليم العالي.

الهدف الخامس : تفعيل التدريب التعاوني بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص السياسات التي ستسهم في تحقيق هذا الهدف :

1- أن تقوم المؤسسة التعليمية بتصميم مناهجها التعليمية بطريقة تكون أكثر استجابة لاحتياجات قطاعات التنمية الوطنية في التخصصات المختلفة.

2- أن يكون هناك تخطيط وتنسيق مسبق لجميع فترات أو فصول العمل بكافة التخصصات بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص.

3- أن يتاح للطلبة فرصة اختيار الوظيفة المناسبة لهم من بين الوظائف التي تتيحها الشركات والمصانع بما يتلاءم مع تخصصاتها، وبالمقابل أن يتاح للمسئولين بالشركات والمصانع الفرصة نفسها في اختيار العناصر التي يرون أنها تناسب أعمالهم من بين الطلاب المتقدمين لوظائفهم.

4- أن يتم تعيين الطلبة في مواقع وظيفية ذات صلة وثيقة بالمنهج التعليمي أو التدريبي، وأن يقوم بعض أعضاء هيئات التدريس والتدريب بزيارة الطلبة في مواقع عملهم وتحديد المهارات التي يحتاجون إليها بالتنسيق مع أرباب العمل، بما يكفل تعديل المناهج الأكاديمية للوفاء بالاحتياجات المطلوبة.

5- أن يعطي الطلاب المتعاونون مكفآت مقطوعة نظير عملهم الجزئي في الشركات والمؤسسات والوكالات الحكومية حتى يأخذ كل من الطالب ورب العمل الموضوع مأخذ الجد.

6- أن تبدأ الجامعة بتجربة التدريب التعاوني في تخصص معين، وفي حالة نجاح التجربة وتجاوز الصعوبات والعقبات، يمكن إضافة تخصصات أخري،

7- أن يسبق فترات أو فصول العمل بفترة زمنية مناسبة حضور الطلبة لبرنامج توجيهي (تحضيري) في محال تهيئة الطلاب وإعدادهم لفصول العمل.

مرحلة تنفيذ الاستراتيجية:

إن هذه المرحلة هي مرحلة ميدانية يتم من خلالها التنفيذ أو التطبيق الفعلي لأهداف و برامج الاستراتيجية في الميدان من اجل تحقيق الاستراتيجية وهي مرحلة هامة جدا ويؤثر نجاحها تاثيرا كاملا في نجاح الاستراتيجية. وتتم عملية تنفيذ من خلال تنفيذ برامج الاستراتيجية التي يضعها واضعي الاستراتيجية المراد تنفيذها فبمجرد إتمام خطة التنفيذ الاستراتيجية، ينتقل العمل الى الميدان الحقيقي و يبدأ دورالإدارة الاستراتيجية من خلال دمج الاستراتيجية ضمن استراتيجية العمل اليومية. وخلال هذه المرحلة، يكون كل من الإداريين والمراقبين مسئولين عن التنفيذ، ولا يمكن لهذا الانتقال أن يتم إلا ببذل جهود لتهيئة العاملين ولتزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة للتنفيذ. ويعد تطوير العاملين في هذه المرحلة أمراً مهماً وحاسماً. فهو يدعم أهداف الاستراتيجية، كما أنه يعد عنصراً مهماً لفهم النظام التعليمي ومدخلاته وتشكيل

ثقافة المنطقة التي ستنفذ فيها الخطة. هذا بدوره يساعد على تطوير الخطة، حيث أن تطوير العاملون يوفر خليطاً من ثلاثة أنشطة. أحدها عبارة عن جلسات عامة توفر معلومات ومهارات معروفة للعاملين كافة. والشكل الثاني من أشكال تطوير العاملين هو شكل محدد بالدور لمعالجة احتياجات مجموعة من العاملين. أما الشكل الثالث من أشكال تطوير العاملين فهو يشمل أنشطة تنموية مثل توفير معلومات متخصصة تمثل جزءاً من تطوير المنهج، وجلسات البحث العلمي وأنشطة استطلاعية يمكن للفرد من خلالها حضور المؤتمرات وحلقات الدراسة وأنشطة أخرى من شأنها تحديث المعرفة العامة لديه.

مرحلة المتابعة والتقويم للاستراتيجية:

إن هذه المرحلة هي مرحلة ميدانية يتم من خلالها التأكد من تنفيذ برامج الاستراتيجية لتحقيق أهدافها ومن ثم الوصول إلى تحقيق رؤيتها. وهي مرحلة هامة جدا حيث يؤثر نجاحها تأثيرا كاملا في نجاح الاستراتيجية من خلال حل المشاكل و المعوقات التي قد تؤثر في تنفيذ الإستراتيجية بشكل سليم. ومن المهم التأكد من تنفيذ الاستراتيجية وذلك باستخدام تقارير موجزة وأنظمة تعمل بالحاسب الآلي وينبغي توجيه هذه المرحلة عند مرحلة مبكرة من التنفيذ وأن تكون هذه المعلومة واضحة أمام العاملين كلهم فالتقارير الدورية المنظمة للعاملين والهيئة الإدارية ككل وأعضاء المجتمع تساعدهم على الاهتمام وتدفعهم إلى الحماس والاستمرارية.

ومن الممكن تحقيق الأهداف بسهولة بمجرد أن يلاحظ الناس وجود تقدم. ويمكن أن يتم ذلك من خلال تقييم الأفراد بصورة دورية أو بطرق عامة أكثر (مثل الاحتفالات، تقارير التقدم... الخ). ويمكن تشكيل مجموعات مساندة أو لجان صغيرة لمراقبة الخطط المختلفة وتوفير تقارير للمسئولين بالمنطقة التعليمية.وأخيرا فإن تقويم الاستراتيجية يعطي الدليل على الطبيعة الديناميكية لها.

المراجع :

- الأمانة العامة لدول الخليج العربية،التطوير الشامل للتعليم بدول مجلس التعاون –دراسة حول التوجهات الواردة في قرار المجلس الأعلى الدورة 23-،،2003م.
- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، التطوير الشامل للتعليم بدول مجلس التعاون، الريــاض،2003م.
- الداود،ابراهيم عبدالله،تأهيل خريجي التعليم الجامعي للعمل في القطاع الخاص،رسالة ماجستير غير منشورة،الرياض : جامعة الملك سعود،2002م.
- الزهراني، سعد عبد الله بردي (1423هـ). مواءمة التعليم العالي السعودي لاحتياجات التنمية الوطنية من القوى العاملة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. بتكليف وتمويل مركز أبحاث مكافحة الجريمة بوزارة الداخلية.
- السلطان، خالد بن صالح. (1422هـ) السياسات التعليمية المستقبلية. ورقة عمل مقدمة لندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 1440هـ 4-8 شعبان 1422هـ
- السياري،محمد بن صالح، التدريب التعاوني في الكليات التقنية : مقومات النجاح ومعوقات التطبيق، رسالة ماجستير غير منشورة،الرياض : جامعة الملك سعود،2002 م.
- الجبر، عبدالله عبداللطيف،علاقة التعليم الجامعي بسوق العمل بالمملكة العربية السعودية،جامعة الملك سعود : مركز البحوث التربوية، 1994م
- الحر، عبدالعزيز، مدرسة المستقبل، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض,2001م.
- الفيصل، عبدالله. (1423هـ). سبل زيادة الطاقة الإستيعابية بالجامعات لمواجهة متطلبات التنمية المستقبلية. ورقة عمل مقدمة لندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 1440هـ 4-8 شعبان 1422هـ
- الكثيري، راشد بن حمد برامج مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: رؤية للإصلاح، ورقة مقدمة لندوة تفعيل وثيقة الآراء للأمير عبدالله بن عبدالعزيز،1425
- النمر، سعود وآخرون، الإدارة العامة الأسس الوظائف، الرياض، 1409هـ
- المبعوث، محمد بن حسن، من منجزات خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز في تخطيط التعليم العالي في المملكة العربية السعودية،بحث مقدم لمؤتمر جهود خادم الحرمين الشريفين بمناسبة مرور عشرين سنة على تولي الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود مقاليد الحكم في المملكة العربية السعودية،1422 هـ.
- المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،واقع ومتطلبات التثقيف والتدريب والإعلام التعاوني،المنامة، 1994 م.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. " ندوة سياسة تطوير التعليم العالي في الوطن العربي". دمشق 4 – 9 ربيع أول 1406هـ (16 – 21 نوفمبر 1985م) بالتعاون مع المركز العربي لبحوث التعليم العالي بدمشق.
- دليل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. وزارة التعليم العالي، الإدارة العامة لتطوير التعليم العالي،الرياض, 1416هـ.
- صائغ،عبدالرحمن بن أحمد محمد،التخطيط الشامل في المملكة العربية السعودية : رؤية مستقبلية للعام 2020م،وزارة التخطيط : الرياض،2001م.
- صائغ،عبد الرحمن بن أحمد، التخطيط الشامل للتعليم في المملكة العربية السعودية: رؤية مستقبلية للعام 1441/40 هـ،1422 هـ.
- صائغ،عبدالرحمن بن أحمد،الهرم التنظيمي المقلوب –منحنى إداري مقترح للتطوير الشامل للنظام التعليمي في البلدان العربية-، سلسلة إضاءات تربوية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض،2004م.
- جامعة الملك سعود ,كلية التربية،التقرير النهائي والتوصيات لندوة تنمية أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي: التحديات والتطوير،،2 الرياض, 1425/11/3 هـ.
- قرم،جورج،التنمية المفقودة،-دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية،دار الطليعة،بيروت،الطبعة الثانية،1989م.
- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،التعليم والعالم العربي، تحديات الألفية الثالثة،2000م.
- مركز التطوير التربوي، وزارة التربية والتعليم، التقرير الوطني للمملكة العربية السعودية الرياض،1425هـ.
- مجلة الاقتصاد الخليجي، مؤتمر استراتيجيات التنمية البشرية في دول مجلس التعاون :تحديات مستقبلية، ع 76،1996م
- مكتب التربية العربي لدول الخليج،مشروع تطوير التعليم في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج –الإطار النظري-، 1425هـ.

- مكتب التربية العربي لدول الخليج ،وثيقة استشراف مستقبل العمل التربوي في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج -، 1420 هـ.
- مكتب التربية العربي لدول الخليج، التطور النوعي للتعليم في دول الخليج العربية،1418
- مكتب التربية العربي لدول الخليج. وثيقة استشراف مستقبل العمل التربوي في الدول الأعضاء. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج،1420هـوزارة التعليم العالي،التقرير الوطني حول التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. الإدارة العامة للدراسات والمعلومات،الرياض, 1418هـ.
- وزارة المعارف, سياسة التعليم فى المملكة العربية السعودية, الرياض, 1970م.
- وزارة التخطيط،خطة التنمية السادسة،الرياض،1416هـ
- وزارة التخطيط،خطة التنمية السابعة،الرياض،1421هـ.
- http://www.kaau.edu.sa/dvworkshop/fourth.asp.
- موقع وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على شبكة الإنترنت http://www.mohe.gov.sa/firststat/firststat.dll/searsh2
- موقع ندوة القبول ومعاييره في الجامعات السعودية على الشبكة العالمية للمعلومات http://www.uqu.edu.sa/majalat/humanities/vol13/t03.htm
- موقع مكتب التربية العربي لدول الخليج الإلكتروني، http://www.abegs.org/trbih/gaazh6.h